مثلث المسار السياسي السوري

الباحث أحمد محمد الخالد

التاريخ 15.112023

مقدمة:

الحل السياسي باستخدام القوة وصمت دولي، فما حدث من خلال النظر إلى هذا المسار بأنه هناك انحياز واضح لجانب النظام المجرم وتضييع للوقت بالتزامن مع سلسلة من جرائم الحرب واسعة النطاق من حصار وتهجير قسري وقصف عشوائي وممنهج للمدنيين والأعيان المدنية وخاصة المرافق الطبية ودور العبادة والأسواق والمراكز التعليمية والممتلكات الثقافية والبيئة الطبيعية حيث عمل على تدمير البنية التحتية والفوقية والاستيلاء على الممتلكات الخاصة كما استخدم الأسلحة الكيميائية والمحرقة للوصول لإنهاك الشعب الثائر وتشتيته وإحكام السيطرة عليه، وبالتالي هذه الممارسات الوحشية التي تعتبر جرائم حرب توجب على المجتمع الدولي التدخل وتشكيل محكمة خاصة للوصول للمحاكمة الجنائية ومنع الإفلات من العقاب وليس المكافأة والتبييض السياسي لجرائم الحرب من خلال جعله شريك في مستقبل سورية.

بدأ المسار السياسي السوري بقيادة أمريكية روسية وحتى اللحظة هو كذلك مع اختلاف في الأدوار وتنامي دور إحداهما في ظل تراجع مقصود من قبل الآخر، فمسار المجموعة الدولية لدعم سورية ومسار جنيف ومسار استانا هو طريق واحد يوصل لإعادة الشرعية والمشروعية للنظام السوري المجرم وعلى حساب حق الشعب بتقرير مصيره.

مسار فيينا:

المجموعة الدولية لدعم سورية في فيينا 30 تشرين الأول 2015:

هدف المؤتمر إلى إيجاد حل للأزمة السورية على أسس عملية سياسية جديدة يؤمل أن تنهي الحرب في سورية لكن الدول المشاركة في مؤتمر فيينا لم تتفق بشأن مصير بشار الأسد، ولقد شاركت إيران لأول مرة في المحادثات المعنية بالأزمة السورية.[1]

وهدف الاجتماع إلى تقريب الهوة الفاصلة بين الولايات المتحدة وحلفائها الذين يدعمون المعارضة وأبرز حلفاء الحكومة السورية كروسيا وإيران، ويعد مؤتمر فيينا (1) خطوة نحو التسوية الشاملة للأزمة السورية في ضوء موازين القوى الجديدة على الأرض.

[1] ثورة شعبية حقوقية سياسية سيادية وليست أزمة، والمسار السياسي كان عبارة عن مسمار في عجلة التغيير التي تهدف له الثورة السورية.

وفيما يلي النص الكامل للبيان المشترك الصادر في فيينا1 بعد المحادثات حول إيجاد حل سياسي لإنهاء الصراع[2] في سورية، واتفقت عليه 17 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة:

أجرى المشاركون مناقشات صريحة وبناءة شملت القضايا الرئيسية، ولا تزال توجد خلافات جوهرية بين المشاركين إلا أنهم توصلوا لتفاهم مشترك على النقاط التالية:

1. وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية.
2. مؤسسات الدولة ستظل قائمة.
3. حقوق كل السوريين يجب حمايتها بصرف النظر عن العرق أو الانتماء الديني.
4. ضرورة تسريع كل الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب
5. ضمان وصول المنظمات الإنسانية لكل مناطق سورية وسيعزز المشاركون الدعم للنازحين داخليا وللاجئين وللبلدان المستضيفة.
6. الاتفاق على ضرورة هزيمة تنظيم "داعش" وغيره من الجماعات الإرهابية كما صنفها مجلس الأمن الدولي واتفق عليه المشاركون.
7. في إطار العمل ببيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن الدولي 2118 فإن المشاركين وجهوا الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سورية في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية على أن يعقب تشكيلها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات وينبغي إجراء هذه الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة بموافقة الحكومة وبالتزام أعلى المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة وأن تكون حرة نزيهة يحق لكل السوريين ومنهم المغتربون المشاركة فيها.
8. سورية هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية والشعب السوري هو من يحدد مستقبل سورية.
9. سيدرس المشاركون والأمم المتحدة ترتيبات وتنفيذ وقف لإطلاق النار بكل أنحاء البلاد ليبدأ في تاريخ محدد وبالتوازي مع هذه العملية السياسية الجديدة.

وكثفت روسيا وإيران تدخلهما العسكري في سورية إذ تدعمان القوات الحكومية الموالية للأسد لكن الولايات المتحدة وتركيا والسعودية ودول الخليج العربية الأخرى تصر على أن الأسد لا يمكن أن يقوم بدور في مستقبل سورية.[3]

المجموعة الدولية لدعم سورية في فيينا 14 تشرين الثاني 2015:

اجتمع ممثلو كل من جامعة الدول العربية والصين ومصر والاتحاد الأوربي وفرنسا وألمانيا وإيران والعراق وإيطاليا والأردن ولبنان وعمان وقطر وروسيا والسعودية وتركيا والإمارات والمملكة المتحدة والأمم المتحدة والولايات المتحدة لمناقشة سبل

[2] الحالة في سورية هي ثورة شعبية وليست صراع.

[3] إن فيينا هو هجوم روسي معاكس على الساحة الاقليمية والدولية ولجلب إيران للساحة السياسية بخصوص القضية السورية، ولقد استبعدت روسيا مناقشة مصير الأسد.

الإسراع في إنهاء النزاع الدائر في سورية. انخرط أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية في حوار إيجابي بهدف البناء على التقدم الذي تم إحرازه في اجتماع 30 تشرين الأول 2015، حيث أعربوا جميعاً عن شعورهم بالضرورة الملحة لإنهاء معاناة الشعب السوري، والتدمير المادي لسورية، وزعزعة الاستقرار في المنطقة، وما ينجم عن ذلك من زيادة في أعداد الإرهابيين المنجذبين للقتال في سورية.

وأقر أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية بالارتباط الوثيق بين وقف إطلاق النار وعملية سياسية موازية وفقا لبيان جنيف لعام 2012، وضرورة أن تتحرك كلتا المبادرتين قدماً على وجه السرعة، وأبدوا التزامهم بضمان انتقال سياسي يملكه ويقوده السوريون على أساس بيان جنيف بأكمله، وتوصلت المجموعة إلى تفاهم مشترك حول عدد من القضايا الرئيسية.

اتفقت المجموعة على تقديم الدعم والعمل من أجل تنفيذ وقف لإطلاق النار في كل سورية، يدخل حيز التنفيذ حالما يكون ممثلو الحكومة السورية والمعارضة قد بدأوا بالخطوات الأولية نحو الانتقال تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس بيان جنيف.

وتعهد الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الدولي بدعم قرار من مجلس الأمن لتمكين بعثة تقرها الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار في أجزاء البلاد التي لا يتعرض المراقبون فيها إلى هجمات من الإرهابيين، وبدعم عملية انتقال سياسي طبقاً لبيان جنيف.

كما تعهد جميع أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية، من الدول المنفردة والداعمة لمختلف لأطراف المتحاربة، باتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار من قبل الأفراد أو المجموعات التي يساندونها، أو يقدمون لها الدعم، أو لهم تأثير عليها، وإن وقف إطلاق النار لن ينطبق على العمليات الهجومية أو الدفاعية ضد "داعش" أو "جبهة النصرة"، أو أي مجموعة أخرى تتفق "المجموعة الدولية لدعم سورية" على اعتبارها إرهابية.

ورحب المشاركون ببيان الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون الذي أشار فيه إلى أنه قد أوعز إلى الأمم المتحدة بالإسراع في وضع الخطط اللازمة لدعم تنفيذ وقف لإطلاق النار في عموم البلاد، وقد اتفق أعضاء المجموعة على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقود الجهد، بالتشاور مع الأطراف المعنية، لتحديد متطلبات وصيغ وقف إطلاق النار.

ولقد أبدى أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية استعدادهم لاتخاذ خطوات فورية من أجل تشجيع إجراءات بناء الثقة، والتي من شأنها المساهمة في ديمومة العملية السياسية وتمهيد الطريق أمام وقف إطلاق النار في البلاد، وفي هذا السياق، وطبقاً للفقرة الخامسة من بيان فيينا، ناقشت المجموعة الدولية لدعم سورية الحاجة لاتخاذ خطوات لضمان وصول عاجل للمساعدات الإنسانية الى كل الأراضي السورية بموجب قرار

مجلس الأمن ذي الرقم 2165، ودعت إلى الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة المعلقة لإيصال المساعدات الإنسانية.

وعبر أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية عن قلقهم إزاء محنة اللاجئين والنازحين داخل البلاد وضرورة تهيئة الظروف لعودتهم الآمنة الى بلادهم طبقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المضيفة، حيث أن حل قضية اللاجئين أمر مهم لأجل التسوية النهائية للنزاع السوري، وأعاد أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية التأكيد على الآثار المدمرة لاستخدام الأسلحة ذات التأثير العشوائي على السكان المدنيين وإمكانية وصول الإغاثة الإنسانية، كما ورد في قرار مجلس الأمن رقم 2139، واتفق أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية على الضغط على الأطراف للانتهاء فوراً عن أي استخدام لهذه الأنواع من الأسلحة.

وأكد اعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية مجدداً أهمية الالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2199 بشأن وقف الاتجار غير المشروع بالنفط والقطع الأثرية والرهائن، والذي يشكل مصدر يستفيد منه الإرهابيون.

واستنادا الى بيان جنيف لعام 2012، الذي وردت الإشارة إليه في بيان فيينا 30 تشرين الأول 2015 وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118، اتفق أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية على ضرورة جمع ممثلين عن الحكومة السورية والمعارضة في مفاوضات رسمية تحت رعاية الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن، مع موعد مستهدف هو مطلع شهر كانون الثاني 2016.

ورحبت المجموعة بالعمل مع المبعوث الدولي الخاص ستيفان دي ميستورا وآخرين، لجمع أوسع طيف ممكن من المعارضة، والذين سيتم اختيارهم من قبل السوريين، ليقوموا باختيار ممثليهم في المفاوضات وتحديد مواقفهم التفاوضية، وذلك لتمكين العملية السياسية من الانطلاق، وينبغي على جميع أطراف العملية السياسية الالتزام بالمبادئ التوجيهية، التي تم تحديدها في اجتماع 30 تشرين الأول 2015، بما في ذلك الالتزام بوحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها، وطابعها غير الطائفي، وضمان بقاء مؤسسات الدولة، وصون حقوق جميع السوريين، بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الطائفية، وقد اتفق أعضاء المجموعة الدولية على أن هذه المبادئ أساسية.

وأعاد اعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية تأكيد دعمهم للعملية الانتقالية طبقاً لما ورد في بيان جنيف لعام 2012، وفي هذا الصدد، أكدوا تأييدهم لوقف إطلاق النار كما هو موصوف أعلاه ولعملية بقيادة سورية تقوم في غضون فترة مستهدفة أمدها ستة أشهر بإقامة حكم جامع وغير طائفي ويتسم بالمصداقية، ووضع جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد، وأن تجرى انتخابات حرة ونزيهة وفقاً للدستور الجديد في غضون ١٨ شهراً، وهذه الانتخابات يجب أن تدار تحت إشراف الأمم المتحدة وبما

يحقق رضا ذلك الحكم ووفقاً لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، على أن يكون لجميع السوريين حق المشاركة فيها، بما في ذلك من هم في الشتات.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ووفقاً للفقرة 6 من بيان فيينا، كرر أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية التأكيد على وجوب إلحاق الهزيمة بـ "تنظيم داعش" و "جبهة النصرة" وغيرهما من المنظمات الإرهابية الأخرى، كما حددها مجلس الأمن الدولي، وما يتفق عليه المشاركون ويقره مجلس الأمن الدولي.

وقد وافقت المملكة الأردنية الهاشمية على المساعدة في بناء فهم مشترك لدى ممثلي الدوائر العسكرية والاستخبارية حول الأفراد والجماعات من أجل تحديد الإرهابيين، والموعد المستهدف للانتهاء من هذه العملية هو بداية العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويتوقع المشاركون أن يجتمعوا بعد حوالي شهر تقريباً لمناقشة التقدم المحرز نحو تنفيذ وقف إطلاق النار وبدء العملية السياسية.[4]

وبتقديري اجتماعي فيينا مهدا الطريق لصدور القرار الأممي رقم 2254 لعام 2015 وبسعي مشترك روسي أمريكي.

المجموعة الدولية لدعم سورية في ميونيخ 11 شباط 2016:

التزم أعضاء المجموعة بالإجماع بأن يعملوا على التسهيل الفوري للتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي 2254 الذي تم إقراره بالإجماع بتاريخ 18 كانون الأول 2015، وأعادت المجموعة التأكيد على استعدادها لتنفيذ كل الالتزامات الواردة في القرار بما فيها: ضمان عملية انتقال سياسي بقيادة سورية ويملكها السوريون استناداً إلى بيان جنيف بكليته، والضغط باتجاه وضع حد لأي استخدام عشوائي للأسلحة، ودعم وتسريع الاتفاق وتطبيق وقف شامل لإطلاق النار، وتسهيل الدخول الفوري للمساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، وإطلاق سراح الأشخاص المعتقلين اعتباطياً، ومكافحة الإرهاب.

- ضمان وصول المساعدات الإنسانية:

من أجل تسريع الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية، فإن الإيصال المستدام للمساعدات سيبدأ هذا الأسبوع من شباط 2016، جواً إلى دير الزور بالتزامن مع الفوعة وكفريا، وبراً إلى المناطق المحاصرة في ريف دمشق ومضايا والمعضمية وكفر بطنا، على أن يستمر ذلك طالما بقيت الحاجات الإنسانية له.

[4] يعتبر فيينا هو الضوء الأخضر لعبور روسيا وإيران إلى الصدارة في المؤتمرات الدولية بخصوص القضية السورية.

إن وصول المساعدات الإنسانية لهذه المناطق الأكثر حاجة هو بمثابة خطوة أولى باتجاه وصول هذه المساعدات على نحو كامل ومستدام وغير متقطع على امتداد البلاد.

سيستخدم أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية نفوذهم مع الأطراف كلها على الأرض لكي تعمل معاً بالتنسيق مع الأمم المتحدة بغية ضمان قيام الأطراف كلها بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية الفوري والمستدام ووصولها للناس المحتاجين لها على امتداد سورية، ولا سيما في المناطق المحاصرة والمناطق عصية الوصول، كما يدعو لذلك قرار مجلس الأمن الدولي 2254.

ولهذا الغرض ستضع الأمم المتحدة خطة لتشكيل فرقة العمل الإنسانية التابعة للمجموعة الدولية لدعم سورية، على أن تجتمع يوم 12 شباط 2016، وتضم فرقة العمل الإنسانية هذه رئيسي المجموعة الدولية لدعم سورية والهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، وأعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية المؤثرين على الأطراف التي يسمح لها وضعها بضمان وصول المساعدات الإنسانية.

تؤكد المجموعة الدولية لدعم سورية على وجوب ألا يكون وصول المساعدات الإنسانية لمصلحة جهة بعينها على حساب أخرى، بل ينبغي تقديمها من الأطراف كلها لكل من يحتاجها، ضمن التزام كامل بقرار مجلس الأمن الدولي 2254 والقانون الدولي الإنساني، وتطلب المجموعة الدولية لدعم سورية من الأمم المتحدة أن تقدم تقارير أسبوعية نيابة عن فرقة العمل الإنسانية حول التقدم الجاري في تطبيق الخطة المشار إليها آنفاً، بحيث أنه في حال تأخر وصول المساعدات، أو كان ثمة نقص في الموافقات يقوم أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية ذوو الصلة باستخدام نفوذهم للضغط على الطرف المعني لتقديم موافقته، وستكون هناك معالجة لحل أية مشاكل، بما يضمن تدفق الإغاثة على نحو فوري، وأية أسئلة عن وصول المساعدات أو تسليمها يجري حلها عبر فرقة العمل الإنسانية.

يلتزم أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية كلهم بأن يعملوا سوياً، وعلى نحو فوري، مع الأطراف السورية لضمان عدم التأخير في منح الموافقات واستكمال كل الطلبات المقدمة من الأمم المتحدة والمعلقة لديهم لوصول المساعدات، طبقاً للفقرة 12 في قرار مجلس الأمن الدولي 2254.

يضمن رئيسا وأعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية أن قوافل المساعدات تستخدم حصرياً لأغراض إنسانية، وتلعب المنظمات الإنسانية الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، دورا رئيسياً من خلال تواصلها مع الحكومة السورية والمعارضة والسكان المحليين، في ترتيب مراقبة توزيع المساعدات على نحو مستدام وغير متقطع.

- **تحقيق وقف شامل للأعمال العدائية:**

اتفق أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية على وجوب تطبيق وقف شامل للأعمال العدائية على نحو عاجل، بما ينطبق على أي طرف ينخرط حالياً في أعمال عدائية

عسكرية أو شبه عسكرية ضد أية أطراف أخرى، باستثناء «داعش» و«جبهة النصرة» وغيرهما من المجموعات التي يصنفها مجلس الأمن الدولي كمنظمات إرهابية، ويلتزم أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية بممارسة نفوذهم بغية قيام انخفاض فوري وهام في مستوى العنف، باتجاه وقف شامل للأعمال العدائية.

قرر أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية اتخاذ خطوات فورية لضمان وجود الدعم الكامل من أطراف النزاع كلها لقيام وقف الأعمال العدائية، وأنشأوا بناءً عليه مجموعة العمل المعنية بشؤون وقف إطلاق النار لوقف إطلاق النار تابعة للمجموعة تحت إشراف الأمم المتحدة، ويرأسها على نحو مشترك كل من روسيا والولايات المتحدة، وتضم مسؤولين سياسيين وعسكريين، وبمشاركة أعضاء المجموعة الذين يتمتعون بنفوذ لدى مجموعات المعارضة المسلحة أو القوات المقاتلة إلى جانب الحكومة السورية، وستؤدي الأمم المتحدة دور سكرتاريا مجموعة العمل المعنية بشؤون وقف إطلاق النار المتعلقة بوقف إطلاق النار.

سيدخل وقف الأعمال العدائية حيز التنفيذ في غضون أسبوع بعد التأكيد عليه من الحكومة السورية والمعارضة، في أعقاب إجراء مشاورات ملائمة في سورية، وخلال ذلك الأسبوع تتولى مجموعة العمل المعنية بشؤون وقف إطلاق النار التابعة للمجموعة الدولية وضع سبل تحقيق وقف الأعمال العدائية.

ومن ضمن المسؤوليات الأخرى، ستواصل مجموعة العمل المعنية بشؤون وقف إطلاق النار التابعة للمجموعة الدولية ما يلي:

أ- تحديد المناطق التي تسيطر عليها داعش وجبهة النصرة وأية مجموعات أخرى يصنفها مجلس الأمن الدولي كمنظمات إرهابية.
ب- ضمان وجود اتصالات فاعلة بين الأطراف كلها لتعزيز التزامها وعملها السريع لتخفيض مستوى التوتر.
ج- حل مزاعم عدم الالتزام.
د- تحويل سلوك عدم الالتزام المستمر من أي طرف لوزراء المجموعة الدولية لدعم سورية، أو من ينتدبونهم، لاتخاذ القرار حول الإجراء الملائم بحق تلك الأطراف، بما في ذلك استبعادها من ترتيبات وقف الأعمال العدائية والحماية التي توفرها.

وعلى الرغم من أن وقف الأعمال العدائية يستطيع أن يسهل وصول المساعدات الإنسانية، إلا أنه ليس شرطاً مسبقاً لهذا الوصول في أي مكان في سورية.

قررت المجموعة الدولية لدعم سورية أن الأعضاء جميعهم سيبذلون جهودهم الحثيثة والمخلصة لضمان وقف العمليات العدائية وإيصال المساعدات الإنسانية واتخاذ الإجراءات لوقف أية أنشطة تمنعها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ذوات الأرقام 2170، 2178، 2199، 2249، 2253، و2254. وعبرت المجموعة الدولية لدعم سورية مرة أخرى عن قلقها حيال مأساة اللاجئين، والنازحين داخلياً، وحيال

ضرورة إيجاد الشروط الكفيلة بعودتهم الآمنة، طبقاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي، ومع الأخذ بالحسبان مصالح البلدان المضيفة.

- **الدفع قدماً بالانتقال السياسي:**

أعاد أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية التأكيد على ضرورة إشراك الأطراف كلها في المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن، وذلك بالتزام صارم بقرار مجلس الأمن الدولي 2254، وأعادوا التأكيد على أن إقرار مستقبل سورية يعود للشعب السوري، وتعهد أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية ببذل كل ما في وسعهم بغية تسهيل حدوث تقدم سريع في هذه المفاوضات، بما في ذلك التوصل لاتفاق في غضون ستة أشهر على خطة عملية انتقال سياسي، من شأنها تأسيس حكم موثوق وشامل وغير طائفي، ووضع جدول زمني، وعملية لوضع مسودة دستور جديد، وقيام انتخابات حرة وعادلة طبقاً له تجري في غضون 18 شهراً، تحت إشراف الأمم المتحدة، بما يرضي الحكم الجديد ويلبي أعلى المعايير الدولية في الشفافية والصدقية، وبمشاركة السوريين كلهم المؤهلين للمشاركة، بمن فيهم الموجودون في الشتات.

إن التطبيق الكامل لهذه الأهداف سيتطلب من رئيسي المجموعة الدولية لدعم سورية وأعضائها، ومن الأمم المتحدة، والأطراف الأخرى، أن تعمل على نحو وثيق على الأبعاد السياسية والإنسانية والعسكرية.[5]

الاتفاق الروسي الأميركي حول الهدنة في سورية 22 شباط 2016:

إن روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، بصفتهما رئيسين مشاركين للمجموعة الدولية لدعم سورية، وسعيا لتحقيق تسوية سلمية للأزمة السورية مع الاحترام الكامل للدور الرئيس لمنظمة الأمم المتحدة، عازمتان تماما على تقديم أقوى عون ممكن لوقف الأزمة في سورية وخلق الظروف لعملية انتقال سياسية ناجحة بقيادة السوريين أنفسهم وبدعم من الأمم المتحدة وذلك لتأمين تطبيق تام لبيان ميونخ الصادر عن المجموعة الدولية لدعم سورية في 11 شباط 2016، وقرار مجلس الأمن رقم 2254، وإعلان فيينا لعام 2015 وبيان جنيف لعام 2012.

وبهذا الصدد، ولتطبيق قرارات المجموعة الدولية لدعم سورية المتخذة في 11 شباط 2016، فإن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بصفتهما رئيسين مشاركين للمجموعة الدولية لدعم سورية وكذلك مجموعة عمل وقف إطلاق النار، تعلنان في 22 شباط 2016، عن تبني شروط وقف الأعمال القتالية في سورية والمرفقة بهذا البيان، والتي تحمل اقتراح وقف الأعمال القتالية بدءا من الساعة 00:00 (بتوقيت دمشق) في 27 شباط 2016.

[5] محاولة لتطبيق القرار الأممي 2254 لعام 2015 وفقا للرؤية والمصالح الروسية والأمريكية.

إن وقف الأعمال العسكرية يسري على أطراف النزاع السوري التي أعلنت عن التزامها بتطبيق هذا القرار وتبني شروطه. ووفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 وإعلان المجموعة الدولية لدعم سورية، فإن وقف الأعمال القتالية لا ينطبق على "تنظيم داعش" و"جبهة النصرة" وغيرها من المجموعات الإرهابية المحددة من قبل مجلس الأمن.

على جميع الأطراف المشاركة في الأعمال العسكرية في سورية، سواء ضمن القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة، ما عدا "تنظيم داعش" و"جبهة النصرة" وغيرها من المجموعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن الدولي، أن تبلغ روسيا الاتحادية أو الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتهما رئيسين مشاركين للمجموعة الدولية لدعم سورية عن التزامها بتطبيق وتبني شروط وقف الأعمال القتالية في موعد لا يتعدى الساعة 12:00(بتوقيت دمشق) من يوم 26 شباط 2016. ومن أجل تحقيق وقف الأعمال القتالية بشكل يساعد على تعزيز الاستقرار وتأمين حماية لتلك الأطراف التي تشارك في هذه العملية، فإن روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية مستعدتان للبدء بعمل مشترك لتبادل المعلومات (مثل: البيانات الشاملة لتعيين حدود الأراضي التي تعمل ضمنها المجموعات التي أعلنت عن التزامها بتطبيق وتبني شروط وقف الأعمال القتالية وتعيين منسقين من كل جانب بهدف تأمين اتصال فعال) ووضع الآليات الضرورية للحيلولة دون تعرض الأطراف المشاركة في وقف الأعمال القتالية وكذلك غيرهم من المشاركين في وقف الأعمال القتالية لهجمات القوات المسلحة الروسية والتحالف ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والقوات الحكومية السورية المسلحة وغيرها من القوى الداعمة لها . إن جميع الأعمال القتالية بما في ذلك الضربات الجوية التي تنفذها القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية والقوات المسلحة الروسية والتحالف ضد داعش والذي تترأسه الولايات المتحدة، ستستمر ضد "تنظيم داعش" و"جبهة النصرة" وغيرها من المنظمات التي حددها مجلس الأمن الدولي على أنها منظمات إرهابية. إضافة إلى ذلك فإن روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية ستعملان معا وكذلك مع الأعضاء الآخرين لمجموعة العمل المعنية بشؤون وقف إطلاق النار لكي تقوم حسب الضرورة ووفقا لقرار المجموعة الدولية لدعم سورية الصادر عن 11 شباط 2016 على تعيين حدود الأراضي التي يسيطر عليها "تنظيم داعش" و"جبهة النصرة" وغيرها من المنظمات المحددة من قبل مجلس الأمن الدولي على أنها إرهابية والمستثناة من وقف الأعمال القتالية.

ومن أجل التأمين الفعال لنظام وقف الأعمال القتالية، تم تحت إشراف الأمم المتحدة تشكيل مجموعة عمل لوقف الأعمال القتالية تابعة للمجموعة الدولية لدعم سورية برئاسة مشتركة من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتتضمن مسؤولين سياسيين وعسكريين تابعين للرئيسين المشاركين والأعضاء الآخرين لمجموعة العمل. وسيتولى أمانة هذه المجموعة مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية.

وتكمن المهام الرئيسة لمجموعة العمل، والمثبتة في بيان المجموعة الدولية لدعم سورية الصادر في 11 شباط 2016، فيما يلي:

أ) تعيين حدود الأراضي التي يسيطر عليها "تنظيم داعش" و"جبهة النصرة" وغيرها من المنظمات التي حددها مجلس الأمن الدولي على أنها إرهابية.

ب) تأمين اتصال بين جميع الأطراف بهدف دعم الالتزام بنظام وقف الأعمال القتالية ونزع فتيل التوتر على وجه السرعة.

ج) حل الخلافات المتعلقة بالاتهامات بعدم الامتثال لنظام وقف الأعمال القتالية.

د) إبلاغ الوزراء أو المعينين من قبلهم حول الإخلال المستمر من قبل أي طرف كان لنظام وقف الأعمال القتالية وذلك لاتخاذ قرار حول الإجراءات المناسبة، بما في ذلك استثناء هذه الأطراف من دائرة المشاركين في الاتفاق حول وقف الأعمال القتالية وإلغاء أعمال الحماية بحقهم.

إن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كونهما رئيسين مشاركين لمجموعة العمل المعنية بشؤون وقف إطلاق النار، وبالتنسيق مع الأعضاء الآخرين في مجموعة العمل التابعة للمجموعة الدولية لدعم سورية، مستعدتان لوضع آلية فعالة لدعم الالتزام ومراقبة تنفيذ نظام وقف الأعمال القتالية، سواء من جانب القوات الحكومية للجمهورية العربية السورية والقوى الداعمة لها أو من جانب مجموعات المعارضة المسلحة. ولتحقيق هذا الهدف ودعم الوقف الفعال والثابت للأعمال القتالية، ستنشئ روسيا والولايات المتحدة الأمريكية خط اتصال ساخن، وفي حال تطلب الأمر، مجموعة عمل لتبادل المعلومات المناسبة، بعد بدء سريان نظام وقف الأعمال القتالية. ولحل الخلافات الناجمة عن عدم الالتزام بالاتفاق، يجب اتخاذ جميع الجهود لتأمين اتصال بين جميع الجهات لإعادة نظام وقف الأعمال القتالية والتهدئة السريعة للتوتر، ويجب الاستفادة من جميع الوسائل السلمية الممكنة قبل اللجوء لاستخدام القوة. إن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بصفتهما رئيسين مشاركين لمجوعة عمل وقف الأعمال القتالية التابعة للمجموعة الدولية لدعم سورية، ستضعان الشروط والمعايير التنفيذية الإضافية لنفيذ هذه المهام.

إن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تدعوان جميع أطراف الأزمة السورية ودول المنطقة وغيرها من ممثلي المجتمع الدولي، لدعم الجهود للوقف الفوري للعنف وإراقة الدماء في سورية، والإسهام في تنفيذ سريع وحقيقي وناجح لعملية الانتقال السياسي، من خلال الدور التنسيقي للأمم المتحدة بما يتناسب مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 وبيان المجموعة الدولية لدعم سورية، الصادر في 11 شباط 2016، وإعلان فيينا الصادر عن المجموعة الدولية لدعم سورية لعام 2015، وكذلك بيان جنيف لعام 2012.

شروط وقف الأعمال القتالية في سورية:

يجب أن يسري وقف الأعمال القتالية في سائر أراضي الدولة على جميع الأطراف المشاركة في الوقت الحاضر في الأعمال القتالية في سورية، سواء ضمن القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة، باستثناء "تنظيم داعش" و"جبهة النصرة" وغيرها من المنظمات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن الدولي.

مسؤوليات مجموعات المعارضة السورية المسلحة وجميع القوى الداعمة لها أو المرتبطة بها، مبينة في الفقرة 1 أدناه.

مسؤوليات قوات الجمهورية العربية السورية المسلحة وجميع القوى الداعمة لها أو المرتبطة بها، مبينة في الفقرة 2 أدناه.

1- للانضمام إلى نظام وقف الأعمال القتالية، يجب على مجموعات المعارضة المسلحة، وفي موعد لا يتعدى الساعة 12:00 (بتوقيت دمشق) من 26 شباط 2016، أن تؤكد لروسيا الاتحادية أو للولايات المتحدة الأمريكية، اللتين تعلمان بعضهما الآخر عن ذلك بصفتهما رئيسين مشاركين للمجموعة الدولية لدعم سورية، أن تؤكد استعدادها لتبني والالتزام بالشروط التالية:

- الالتزام التام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، والمتخذ بالإجماع في 18 كانون الأول 2015، بما في ذلك الاستعداد للمشاركة في عملية المفاوضات السياسية تحت إشراف الأمم المتحدة.

- وقف تنفيذ الضربات بأي نوع من الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ ومدافع الهاون والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات ضد قوات الجمهورية العربية السورية المسلحة والقوى الداعمة لها.

- الامتناع عن كسب الأراضي وعن السعي لكسب الأراضي التي تشغلها الأطراف الأخرى المشاركة في وقف الأعمال القتالية.

- السماح للمنظمات الإنسانية بوصول سريع وآمن وخال من العقبات ودائم إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة عملياتها، وكذلك تهيئة الظروف لإيصال المساعدات الإنسانية فورا إلى جميع المحتاجين.

- الاستخدام المتناسب للقوة (أي استخدام القوة بالحجم الضروري للحماية من التهديد المباشر)، في حالة الرد دفاعا عن النفس.

2- إن الالتزامات المذكورة أعلاه يجب أن تنفذ من قبل مجموعات المعارضة المسلحة ضمن شرط أن تؤكد قوات الجمهورية العربية السورية المسلحة وجميع القوى الداعمة لها أو المرتبطة بها، وفي موعد لا يتعدى الساعة 12:00 (بتوقيت دمشق) من 26 شباط 2016، لروسيا الاتحادية بصفتها رئيسا مشاركا للمجموعة الدولية لدعم سورية على التزامها بالشروط الآتية وتبنيها:

- الالتزام التام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 والمتخذ بالإجماع في 18 كانون الأول 2015، بما في ذلك الاستعداد للمشاركة في عملية المفاوضات السياسية تحت إشراف الأمم المتحدة.

- وقف تنفيذ الضربات بأي نوع من الأسلحة بما في ذلك القصف من قبل القوات الجوية التابعة للجمهورية العربية السورية والقوات الفضائية الجوية التابعة لروسيا الاتحادية ضد مجموعات المعارضة المسلحة (بما يتناسب مع التأكيدات التي حصلت عليها روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية من المشاركين في وقف الأعمال القتالية).

- الامتناع عن كسب الأراضي وعن السعي لكسب الأراضي التي تشغلها الأطراف الأخرى المشاركة في وقف الأعمال القتالية.

- السماح للمنظمات الإنسانية بوصول سريع وآمن وخال من العقبات ودائم إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة عملياتها وكذلك تهيئة الظروف لإيصال المساعدة الإنسانية فورا إلى جميع المحتاجين.

- الاستخدام المتناسب للقوة (أي استخدام القوة بالحجم الضروري للحماية من التهديد المباشر)، في حالة الرد دفاعا عن النفس.

إن روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية بصفتهما رئيسين مشاركين في المجموعة الدولية لدعم سورية وكذلك مجموعة العمل المعنية بشؤون وقف إطلاق النار التابعة للمجموعة الدولية لدعم سورية، مستعدتان للتعاون بهدف تأمين اتصال فعال ووضع الإجراءات الضرورية للحيلولة دون ضرب الأطراف الملتزمة بنظام وقف الأعمال القتالية من قبل القوات المسلحة التابعة لروسيا الاتحادية وقوات التحالف ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والقوات الحكومية السورية المسلحة وغيرها من القوات الداعمة لها، وكذلك من قبل الأطراف الأخرى الملتزمة بنظام وقف الأعمال القتالية.

وعلى جميع الأطراف أن تتعهد بالالتزام بالشروط اللاحقة لإطلاق سراح المعتقلين بأسرع وقت، وخصوصا النساء والأطفال.

ويمكن لأي طرف أن يبلغ مجموعة العمل عن معلومات حول خرق أو احتمال خرق نظام وقف الأعمال القتالية، من خلال التوجه إلى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية أو إلى الرئيسين المشاركين. وسيؤمن مكتب المبعوث الخاص والرئيسان المشاركان اتصالا دائما فيما بينهما وبين الأطراف الأخرى، وسيعلمان الرأي العام كيف يمكن لأي طرف من الأطراف إبلاغ مجموعة العمل عن الانتهاكات.

وتؤكد كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، بصفتهما رئيسين مشاركين، على أن عملية وقف الأعمال القتالية ستراقب بحيادية وشفافية وتحت تغطية إعلامية واسعة

بيان مشترك من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في 9 أيار 2016:

الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بوصفهما الرئيسان المشتركان في المجموعة الدولية لدعم سورية، تعترفان بالتقدم الذي جرى إحرازه فيما يتعلق بوقف العمليات العدائية في سورية، وفقاً لبياننا المشترك في 22 شباط 2016، وفي تحسين وصول المساعدات الإنسانية. ونعتقد أن جهودنا المشتركة قد أفضت إلى انخفاض ملحوظ في أعمال العنف في مناطق شمال اللاذقية والغوطة الشرقية، ومع ذلك، فإننا ندرك أيضاً الصعوبات التي واجهها وقف العمليات العدائية في مناطق عدة من البلاد، وخصوصاً في الفترة الأخيرة، فضلاً عن غيرها من المشاكل في ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة. ونتيجة لذلك، قررنا التأكيد على التزامنا بقرار وقف العمليات العدائية في سورية، وتكثيف الجهود لضمان التنفيذ على مستوى البلاد. كما إننا نخطط لتعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254.

- **وقف الأعمال العدائية:**

كرئيسين مشتركين، نؤكد التزامنا بقرار وقف العمليات العدائية في البلاد، الذي دخل حيز التنفيذ في 27 شباط 2016 في سورية، ولقد قررنا متابعة التدابير التالية لتنشيطه:

– إدراكاً للتحديات المرتبطة بوقف العمليات العدائية في بعض المناطق، أكد الرئيسان المشتركان من جديد على شروط وقف العمليات العدائية مع القادة الميدانيين لدى الأطراف جميعها، خصوصاً في حلب، والغوطة الشرقية، واللاذقية، حيث إننا عازمون على تحسين واستدامة وقف العمليات العدائية، كما نستخدم نفوذنا مع أطراف وقف العمليات العدائية على الأرض للضغط عليهم للالتزام بقرار وقف العمليات العدائية، لمنع ردود الفعل غير المتناسبة مع الاستفزازات، وضبط النفس.

– نطالب الطرفين بوقف أية هجمات عشوائية على المدنيين، بما في ذلك البنية التحتية المدنية والمرافق الطبية. وحيث تم الإبلاغ عن حدوث هجمات كبيرة أدت إلى سقوط ضحايا من المدنيين. التزم الرئيسان المشتركان بالتعهد، من خلال قنوات التفاعل القائمة في جنيف والمنطقة والعواصم، بتقييم مشترك ومشاركة النتائج مع أعضاء مجموعة العمل الدولية لوقف إطلاق النار، وإلى مجلس الأمن الدولي، عن طريق مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية.

– سيعمل الاتحاد الروسي مع السلطات السورية للحد من عمليات الطيران فوق المناطق التي تقطنها أغلبية من المدنيين، أو أطراف ملتزمة بنظام وقف الأعمال القتالية.

– يحث الرئيسان المشتركان الدول جميعها لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2253 بتاريخ 17 كانون الأول 2015 عن طريق منع أي دعم مادي أو مالي لـ«داعش»، و«جبهة النصرة»، وكذلك أية مجموعات أخرى مصنفة كمنظمات إرهابية من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومنع المحاولات من قبل هذه

الجماعات لعبور الحدود السورية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تلتزم الولايات المتحدة بتكثيف الدعم والمساعدة للحلفاء الإقليميين، لمساعدتهم على منع تدفق المقاتلين والأسلحة، أو الدعم المالي للمنظمات الإرهابية عبر حدودها.

– من أجل الحفاظ على فعالية وقف العمليات العدائية، يلتزم الرئيسان المشتركان ببذل الجهود من أجل تطوير فهم مشترك للتهديد الذي تشكله، والأراضي المسيطر عليها من «داعش» و«جبهة النصرة»، والنظر في طرق التعامل بشكل حاسم ضد التهديد الذي يشكله «داعش» و«جبهة النصرة» لسورية والأمن الدولي.

- **ضمان وصول المساعدات الإنسانية:**

– منذ كانون الثاني عام 2016 اتخذت الأمم المتحدة، بالتنسيق مع اللجنة الدولية والهلال الأحمر العربي السوري، خطوات هامة لتقديم المساعدة إلى 255.250 شخصاً في المناطق المحاصرة، و472.975 في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ومع ذلك فإن العديد من السوريين ذوي الاحتياجات العاجلة لم يتم الوصول إليهم بعد، لا سيما في المناطق المحاصرة، وتم منع وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى السكان المحتاجين، بما في ذلك بعض الإمدادات الطبية والأفراد العاملين لضمان استخدامها السليم، حيث منع فريق الأمم المتحدة للتقييم، والعاملين في المجال الإنساني، من الوصول إلى مناطق محاصرة معينة.

– بهدف تقديم المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة، فإن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ملتزمتان بالضغط على الأطراف لضمان الوصول المستمر للمساعدات إلى دوما، وحرستا الشرقية، وعربين، وزملكا، وداريا، وزبدين، والفوعة، وكفريا، ومضايا، والزبداني، والمعضمية، واليرموك، وعين ترما، وحمورية، وجسرين، وسقبا، وكفر بطنا، عن طريق البر، وسيتواصل ذلك طالما لا تزال هناك احتياجات إنسانية له، وسوف تستمر عمليات إيصال المساعدات، عن طريق الجو، إلى حوالي 110.000 شخص محتاج في دير الزور، وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد على ضرورة وصول شحنات مستمرة إلى جميع المواقع التي تعتبر الأمم المتحدة أنه من الصعب الوصول إليها، مثل الوعر، وتلبيسة، والرستن، وعفرين، ونوصي أيضاً بأن تنظر الأمم المتحدة في المواقع الأخرى التي قد تستوفي معايير الأولوية، بما فيها نبل، والزهراء، والحسكة، ووصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك العاملون في المجال الطبي، إلى هذه المناطق الأكثر إلحاحاً، يجب أن يكون الخطوة الأولى نحو وصول كامل ومستدام ودون عوائق إلى أنحاء البلاد جميعها. وكما دعا إلى ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2258، يجب أن تبقى المعابر الحدودية مفتوحة، التي هي ضرورية للإغاثة الإنسانية.

– سيتم تسليم المساعدات الإنسانية على أساس الحاجة، مع مجموعة كاملة من المواد الغذائية، والطبية، والمواد غير الغذائية، وفقاً لما تقرره الأمم المتحدة المخولة للوصول من الأطراف جميعها، كما ينبغي تيسير تقديم الخدمات الصحية الجوالة، وإخلاء الحالات الطبية العاجلة من قبل الأطراف جميعها.

– يؤكد الرئيسان المشتركان على أنه يجب على الأطراف جميعها أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري ومتواصل إلى المحتاجين جميعهم، في أنحاء سورية كلها، ولا سيما في جميع المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254. ويلتزم الرئيسان المشاركان في العمل فوراً مع الأطراف السورية لضمان عدم التأخير في منح الموافقة والانتهاء من طلبات الأمم المتحدة جميعها في أذونات الوصول، وفقاً للخطط الشهرية للأمم المتحدة. كما يحث الرئيسان المشاركان الأطراف جميعها على التصدي بفعالية لقضية المعتقلين والرهائن، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254، و2258، والقرارات الأخرى ذات الصلة. كما نؤيد أيضاً نداءات الأمم المتحدة من أجل استمرار تمويل خطة الاستجابة لسورية، وتشجع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتكثيف الجهود لتلبية احتياجات النازحين داخلياً في أنحاء سورية جميعها.

- **دعم التسوية السياسية في سورية:**

الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية عازمان على مضاعفة الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع السوري، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم 2254، من خلال المفاوضات السورية- السورية في جنيف، تحت رعاية الأمم المتحدة، ونحن متفقان على أن هذه المحادثات يجب أن تستأنف وفقاً لملخص المبعوث الخاص الوسيط في 27 نيسان 2016، وعلى وجه الخصوص المرفق الذي يعالج القضايا الأساسية للانتقال القابل للتطبيق، والقسم المتعلق بالقواسم المشتركة بشأن الانتقال السياسي، ونحث أطراف النزاع جميعها، وأعضاء مجموعة العمل الدولية، والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لتعزيز ودعم تسوية سياسية في سورية، من خلال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي 2254، و2268، وبياني ميونخ 2016 وفيينا 2015 للمجموعة الدولية لدعم سورية، وبيان جنيف لعام 2012. وفي هذا الصدد، يدعم الرئيسان المشتركان بقوة الجهود الرامية إلى وضع حد للعنف وإراقة الدماء، ومواجهة خطر الإرهاب، وضمان تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

المجموعة الدولية لدعم سورية في فيينا 17 أيار 2016:

جامعة الدول العربية، وأستراليا، وكندا، والصين، ومصر، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، وإيران، والعراق، وإيطاليا، واليابان، والأردن، ولبنان، وهولندا، ومنظمة التعاون الإسلامي، وسلطنة عمان، وقطر، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وإسبانيا، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة.

عزمت المجموعة الدولية لدعم وقف الأعمال العدائية، لضمان الوصول الكامل والمستدام للمساعدات الإنسانية في سورية، ولضمان التقدم نحو الانتقال السياسي السلمي.

شددوا على وقف الأعمال العدائية في معرض تأكيدهم على أهمية الوقف الكامل للأعمال العدائية لتقليل العنف وإنقاذ الأرواح، على ضرورة ترسيخ الوقف في مواجهة التهديدات الخطيرة.

رحب الأعضاء بالبيان المشترك الصادر في 9 أيار 2016 من قبل الرؤساء المشاركين لفريق عمل وقف إطلاق النار والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وأعادوا التزامهم بتكثيف الجهود لضمان تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وفي هذا الصدد رحبوا بالعمل المرتبط بفريق العمل والآليات الأخرى لتسهيل ترسيخ وقف مثل مركز عمليات الأمم المتحدة وخلية التنسيق الروسية الأمريكية في جنيف.

حث الأعضاء الأطراف على الامتثال الكامل لشروط الوقف، بما في ذلك وقف العمليات الهجومية، وتعهدوا باستخدام نفوذهم مع أطراف التوقف للحصول على هذا الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، دعوا جميع الأطراف في وقف إطلاق النار إلى الامتناع عن الردود غير المتناسبة على الاستفزازات وإبداء ضبط النفس، إذا لم يتم تنفيذ التزامات الأطراف بالوقف بحسن نية، فقد تشمل العواقب عودة حرب واسعة النطاق، والتي اتفق جميع أعضاء المجموعة الدولية على أنها لن تكون في مصلحة أحد. عندما يعتقد الرئيسان المشاركان أن أحد طرفي وقف الأعمال العدائية قد انخرط في نمط من عدم الامتثال المستمر، يمكن لفريق العمل إحالة مثل هذا السلوك إلى وزراء المجموعة الدولية لدعم سورية أو أولئك الذين يعينهم الوزراء لتحديد الإجراء المناسب، بما في ذلك استبعاد هذه الأطراف من ترتيبات التوقف والحماية التي يوفرها لهم، علاوة على ذلك، فإن الفشل في وقف الأعمال العدائية أو منع إيصال الإغاثة الإنسانية سيزيد من الضغط الدولي على أولئك الذين لا يفون بهذه الالتزامات.

وفي إشارة إلى الدعوات السابقة الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية وقرار مجلس الأمن رقم 2254 المعتمد بالإجماع في 18 كانون الأول 2015، كررت المجموعة الدولية لدعم سورية إدانتها للهجمات العشوائية من قبل أي طرف في النزاع، وأعربت مجموعة الدعم الدولية عن قلقها البالغ إزاء تزايد الخسائر المدنية خلال الأيام الماضية، موضحة أن الهجمات على المدنيين، بما في ذلك الهجمات على المرافق الطبية، من قبل أي طرف، غير مقبولة على الإطلاق، كما أحاطت المجموعة الدولية لدعم سورية علما بالتزام الحكومة السورية في آذار 2016 بعدم الانخراط في الاستخدام العشوائي للقوة وحثت على الوفاء بهذا الالتزام، والتزمت المجموعة الدولية لدعم سورية بتكثيف جهودها لحمل الأطراف على وقف أي استخدام عشوائي للقوة، وحثت المجموعة الدولية لدعم سورية، في إشارة إلى تصنيف داعش وجبهة النصرة من قبل مجلس الأمن الدولي كمنظمات إرهابية، على أن يبذل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لمنع أي دعم مادي أو مالي من الوصول إلى هذه الجماعات، كما تدعم المجموعة الدولية لدعم سورية الجهود التي يبذلها الرؤساء المشاركون لفريق عمل وقف إطلاق النار لتطوير فهم مشترك للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش وجبهة النصرة، وتحديد المنطقة التي يسيطر عليها، والنظر في سبل التعامل بشكل حاسم مع التهديد

الذي يشكله تنظيم داعش وجبهة النصرة لسورية والأمن الدولي، وشددت المجموعة الدولية لدعم سورية على أنه عند اتخاذ إجراءات ضد هاتين المجموعتين، ينبغي للأطراف تجنب أي هجمات على أطراف الوقف وأي هجمات على المدنيين.

كما تعهدت المجموعة الدولية لدعم سورية بدعم السعي إلى تحويل وقف إطلاق النار إلى وقف إطلاق نار أكثر شمولاً على الصعيد الوطني بالتوازي مع التقدم في المفاوضات من أجل الانتقال السياسي بين الأطراف السورية بما يتفق مع بيان جنيف الصادر في حزيران 2012، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وقرارات المجموعة الدولية لدعم سورية.

ضمان وصول المساعدات الإنسانية:

منذ الاجتماع الأخير لمجموعة الدعم الدولية، قدمت الأمم المتحدة، بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، مساعدات إلى 255 ألف شخص في المناطق المحاصرة و473 ألف شخص في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ومع ذلك لم تسمح الحكومة السورية بعد بالوصول إلى العديد من المواقع بما في ذلك عدد من المجتمعات المحاصرة في ريف دمشق، بما يتعارض مع بيان ميونيخ، وقد حرمت فرق التقييم التابعة للأمم المتحدة، والمساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك الإمدادات الطبية والموظفين لضمان استخدامها بشكل صحيح، عن السكان المحتاجين على الرغم من إجراء بعض عمليات الإجلاء الطبي العاجلة، فقد تم تأخير العديد من الحالات أو رفضها.

أكد أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية مجددًا أن الحصار المفروض على السكان المدنيين في سورية يعد انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، ودعوا إلى الرفع الفوري لجميع أشكال الحصار. التزمت المجموعة الدولية لدعم سورية باستخدام نفوذها مع جميع الأطراف على الأرض وبالتنسيق مع الأمم المتحدة لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري ودون عوائق ومستمر في جميع أنحاء سورية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، لا سيما في جميع المحاصرين والمحتاجين بشدة. إلى المناطق التي يمكن الوصول إليها، كما حددتها الأمم المتحدة ودعا إليها قرار مجلس الأمن رقم 2254. كما دعا إلى ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2258، يجب أن تظل المعابر الحدودية الضرورية للإغاثة الإنسانية مفتوحة.

أصرت المجموعة الدولية لدعم سورية على خطوات ملموسة لتمكين إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى المواقع التالية: عربين، وداريا، ودوما، وشرق حرستا، والمعضمية، والزبداني، وزملكا، ويجب أن تستمر الإمدادات الإنسانية المنتظمة، وفقا للخطط الشهرية للأمم المتحدة، إلى جميع المواقع المحاصرة الأخرى والتي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك فوعة وكفريا وكفر بطنا وعين ترما وحمورة وجسرين ومضايا والزبداني واليرموك اعتبارا من 1 حزيران 2016، إذا منعت الأمم المتحدة من الوصول الإنساني إلى أي من المناطق المحاصرة المحددة، فإن المجموعة

الدولية لدعم سورية تدعو برنامج الغذاء العالمي إلى تنفيذ برنامج للجسور الجوية والإسقاط الجوي على الفور لجميع المناطق المحتاجة، وتتعهد المجموعة الدولية لدعم سورية بدعم مثل هذا البرنامج، وتدعو أيضا جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية لتوفير بيئة آمنة لهذا البرنامج، كما يجب أن تستمر عمليات التسليم الجوي إلى دير الزور، وشددت المجموعة الدولية لدعم سورية على أن هذا الوصول، كما هو الحال في المناطق الأخرى، يجب أن يكون مستمراً طالما استمرت الاحتياجات الإنسانية، وسيكون وصول المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق الأكثر إلحاحا خطوة أولى نحو الوصول الكامل والمستدام ودون عوائق إلى جميع أنحاء البلاد.

يتطلع أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية إلى رؤية خطة الأمم المتحدة لشهر حزيران 2016 لتسليم المساعدات الإنسانية ذات الأولوية ويحثون الحكومة على الموافقة عليها بسرعة وبشكل كامل لتعويض الوقت الضائع، ويلتزم جميع أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية بالعمل سويًا على الفور مع الأطراف السورية لضمان عدم التأخير في منح الموافقة واستكمال جميع طلبات الأمم المتحدة للوصول بما يتفق مع قرار مجلس الأمن 2254، الفقرة 12.

أكدت مجموعة الدعم الدولية على أن وصول المساعدات الإنسانية يجب ألا يفيد أي مجموعة معينة على حساب أي مجموعة أخرى، ولكن يجب أن تمنحه جميع الأطراف لجميع الأشخاص المحتاجين، بما يتوافق تماما مع قرار مجلس الأمن رقم 2254؛ أي المستفيدون المحددون من قبل الأمم المتحدة، مع الحزمة الكاملة من المواد الغذائية والطبية والجراحية والمياه والصرف الصحي والمواد غير الغذائية وأي سلع أخرى مطلوبة بشكل عاجل على النحو الذي تحدده الأمم المتحدة. يجب تسهيل توفير الخدمات الصحية المتنقلة وإخلاء الحالات الطبية العاجلة من قبل جميع الأطراف بناءً على الحاجة الملحة فقط.

طلبت المجموعة الدولية لدعم سورية من الأمم المتحدة أن تقدم تقريرا أسبوعيا، نيابة عن فرقة العمل، حول التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المشار إليها أعلاه، بحيث يمكن لأعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية ذوي الصلة استخدام نفوذهم للضغط على الطرف المطلوب أو الأطراف لتقديم تلك الموافقة والوصول، وقررت المجموعة الدولية لدعم سورية كذلك أنه في الحالات التي يتم فيها رفض وصول المساعدات الإنسانية بشكل منهجي، إما بشكل كامل أو عن طريق رفض تسليم فئات معينة من المساعدات الإنسانية أو الخلافات حول عدد المستفيدين، يمكن للمجموعة الدولية لدعم سورية، بالاتفاق مع الرؤساء المشاركين، إبلاغ مجلس الأمن من خلال مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسورية.

تعهد الرؤساء المشاركون والمشاركون في المجموعة الدولية لدعم سورية بضمان استخدام قوافل المساعدات الإنسانية للأغراض الإنسانية فقط، وستلعب المنظمات الإنسانية الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، الدور المركزي، حيث تعمل على إشراك

الحكومة السورية، والهلال الأحمر العربي السوري، والمعارضة والسكان المحليين، في ترتيب المراقبة والتوزيع المستمر وغير المنقطع للمساعدات، ونحن نشجع المجتمع الدولي والأمم المتحدة على تكثيف الجهود لتلبية احتياجات النازحين داخليًا في جميع أنحاء سورية، دون إغفال ضرورة تهيئة الظروف لعودة آمنة للاجئين، بما في ذلك خلال الفترة الانتقالية، وفقًا لجميع معايير القانون الدولي الإنساني ومراعاة مصالح الدول المضيفة.

دفع عملية الانتقال السياسي:

أكدت مجموعة الدعم الدولية على هدف الوفاء بالتاريخ المستهدف الذي حدده قرار مجلس الأمن رقم 2254 لتوصل الأطراف إلى اتفاق حول إطار عمل لانتقال سياسي حقيقي، والذي سيشمل هيئة حكم انتقالية واسعة وشاملة وغير طائفية تتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة، وفي هذا الصدد رحبوا ب "ملخص الوسيط" الذي صدر بعد الجولة الثالثة من المحادثات السورية الداخلية في 27 نيسان 2016 من قبل المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا ، وأيدوا بشكل خاص "القواسم المشتركة حول الانتقال السياسي" المشار إليها في التقرير وكذلك "القضايا الأساسية من أجل انتقال قابل للتطبيق" الواردة في الملحق 1 من التقرير والتي قد تكون بمثابة أساس للجولة التالية من المفاوضات بين الأطراف السورية، وتلاحظ المجموعة الدولية لدعم الاستقرار أن الأطراف قد قبلت أن يتم الإشراف على عملية الانتقال السياسي من قبل هيئة حاكمة انتقالية يتم تشكيلها على أساس الموافقة المتبادلة ومنحها سلطات تنفيذية كاملة، لضمان استمرارية المؤسسات الحكومية، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2254، وفي بيان جنيف حثت المجموعة الدولية الأطراف على الانخراط بشكل بناء مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة في معالجة القضايا الأساسية لعملية الانتقال، على النحو الذي حدده المبعوث الخاص، ويعتقد أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية أنه يجب على الأطراف العودة إلى المفاوضات على هذا الأساس في الوقت المناسب، وحثت المجموعة الدولية الأطراف على الانخراط بشكل بناء مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة في معالجة القضايا الأساسية لعملية الانتقال، على النحو الذي حدده المبعوث الخاص.

أكد جميع أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية مجددا أن الانتقال السياسي في سورية يجب أن يكون مملوكا لسورية وقيادته، وأعربوا عن التزامهم القاطع والموحد بتسهيل بدء الانتقال السياسي في سورية بما يتفق مع القرار 2254 وبيانات المجموعة الدولية لدعم سورية السابقة في 30 تشرين الأول و14 تشرين الثاني 2015 و11 شباط 2016. كما طلبت المجموعة الدولية لدعم سورية من المبعوث الأممي الخاص لسورية دي ميستورا تسهيل الاتفاقات بين الأطراف السورية للإفراج عن المعتقلين. ودعت المجموعة الدولية لدعم أمن الدولة أي طرف يحتجز محتجزين إلى حماية صحة وسلامة المحتجزين لديها.

الاتفاق الروسي الأميركي بشأن سورية 9 أيلول 2016:

وقع وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف اتفاقا يهدف إلى إرساء هدنة سورية بين نظام بشار الأسد وفصائل المعارضة.

وفيما يلي عرض لأبرز نقاط اتفاق الهدنة السورية الذي رحبت به تركيا والاتحاد الأوروبي، وسيبدأ تطبيقه اعتبارا من أول أيام عيد الأضحى (الاثنين 12 أيلول 2016):

– يمتنع النظام السوري عن القيام بأي أعمال قتالية في المناطق التي توجد فيها المعارضة المعتدلة، والتي سيتم تحديدها بدقة وفصلها عن المناطق التي توجد فيها جبهة فتح الشام (أو جبهة النصرة سابقا).

– وقف كل عمليات القصف الجوي التي يقوم بها النظام في مناطق أساسية سيتم تحديدها، وبالخصوص وقف القصف بالبراميل المتفجرة واستهداف المدنيين.

– على المعارضة أن تنضم إلى اتفاق وقف الأعمال القتالية.

– يمتنع الطرفان عن شن هجمات ومحاولة إحراز تقدم على الأرض على حساب الطرف الملتزم بوقف إطلاق النار.

– إدخال مساعدات إنسانية إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، بما فيها حلب.

– ينسحب الطرفان من طريق الكاستيلو شمالي مدينة حلب الذي يعتبر طريق إمداد رئيسيا، وإيجاد منطقة منزوعة السلاح في محيطها، كما يتعهد الطرفان بالسماح بعبور المدنيين والمساعدات والحركة التجارية عبر منطقة الراموسة جنوب غربي حلب.

– يبدأ العمل في 12 أيلول 2016 على إقامة مركز مشترك للتحقق من تطبيق الهدنة، وتشمل التحضيرات تبادل المعلومات وتحديد مناطق وجود كل من جبهة النصرة والمعارضة، ويعتبر هذا التحديد "أولوية أساسية".

– بعد مرور سبعة أيام على تطبيق وقف الأعمال القتالية وتكثيف إيصال المساعدات، تبدأ الولايات المتحدة بالتعاون مع الروس العمل على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة فتح الشام، ويتم تنسيق ضربات جوية مشتركة بين روسيا والولايات المتحدة.

– تنحصر العمليات الجوية -في المناطق التي سيتم تحديدها للعمليات المشتركة الروسية الأميركية- في الطيران الروسي والأميركي، ويمنع على أي طيران آخر التحليق فيها.

– يطلب الاتفاق من فصائل المعارضة النأي بنفسها كليا عن جبهة فتح الشام وتنظيم الدولة الإسلامية.

– ينص الاتفاق على أن تمارس موسكو ضغوطا على النظام السوري لوقف النزاع والمجيء إلى طاولة المفاوضات، كما ستضغط واشنطن على أطراف المعارضة.

– التوصل نتيجة لكل ذلك إلى عملية الانتقال السياسي التي هي "الوسيلة الوحيدة لإنهاء هذه الحرب بشكل دائم".[6]

المجموعة الدولية لدعم سورية في نيويورك 20 أيلول 2016 عقب قصف قافلة مساعدات أممية في حلب:

اجتمع وزراء خارجية المجموعة الدولية لدعم سورية في نيويورك لبحث مسار الحل السياسي للأزمة السورية.

وبحثت المجموعة -التي تضم 23 بلدا ومنظمة دولية- إمكانية إعادة العمل بالهدنة التي توصلت إليها واشنطن وموسكو في التاسع من أيلول 2016.

وجاء الاجتماع بعد تشكيل غرفة عمليات التنسيق العسكرية الأميركية الروسية، وفقا للاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في 9 أيلول 2016.

اجتماع مصغر في جنيف 30 آب 2022:

اجتمع ممثلون عن جامعة الدول العربية ومصر والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليونان والعراق والأردن والنرويج وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في جنيف يومي 30 و31 آب 2022 على مستوى المبعوثين لمناقشة الأزمة في سورية.

لقد أعدنا التأكيد على التزامنا بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، بما في ذلك دعمنا المتواصل لتنفيذ وقف إطلاق نار فوري على مستوى البلاد والمحافظة عليه، واللجنة الدستورية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووضع حد للاعتقال التعسفي، وإطلاق سراح كافة المعتقلين ظلما، وأعدنا التأكيد على ضرورة إنشاء ظروف آمنة تسمح بعودة اللاجئين والنازحين بشكل آمن وكريم وطوعي بما يتوافق مع معايير مفوضية شؤون اللاجئين، كما أعربنا عن دعمنا لتوفير مساعدات كافية ومستدامة للاجئين والدول والمجتمعات التي تستضيفهم إلى حين تتحقق هذه الظروف، وأشرنا إلى قلقنا من استمرار التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وأعدنا التأكيد على التزامنا بمهمة التحالف الدولي لهزيمة داعش وبالمعركة ضد الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، ودعونا كافة الأطراف، وبخاصة التكتل الذي سمته الحكومة، إلى استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية التي يترأسها ويمتلكها سوريون تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف وإلى تعزيز الحل السياسي

[6] تقدمت الهيئة العليا للمفاوضات بالإطار التنفيذي للعملية السياسية وفقا لبيان جنيف1 في أيلول 2016، وطبعا شاركت الهيئة المذكورة في مسار جنيف واستانا ورفضت المشاركة في سوتشي، علما أنها شكلت بالتزامن مع صدور القرار الأممي رقم 2254.

الشامل الذي يحمي وحدة أراضي سورية وسيادتها وحقوق كافة السوريين وكرامتهم، وأعدنا التأكيد على أنه ما من حل عسكري للأزمة السورية وشددنا على دعمنا المتواصل للمبعوث الأممي الخاص غير بيدرسون وجهوده المستمرة لتعزيز العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

ونشدد على أهمية مواصلة توفير المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والإنعاش المبكر في مختلف أنحاء سورية من خلال كافة السبل، بما في ذلك توسيع آلية توفير المساعدات عبر الحدود بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2642 وتمديدها، إذ ما من بديل لها يستطيع أن يضاهي نطاقها ومستواها، ونشدد على ضرورة مواصلة الدفع من أجل المساءلة عن كافة الفظائع والجرائم الدولية المرتكبة في سورية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، وكذلك الدفع من أجل كشف مصير كافة المفقودين.

مسار جنيف:

مؤتمر جنيف (1) 30 حزيران 2012:

البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سورية في 30 حزيران 2012

1 - استضاف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في 30 حزيران 2012، اجتماعاً ضم كلاً من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والعراق والكويت وقطر وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سورية، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية.

2 - وقد اجتمع أعضاء مجموعة العمل من منطلق جزعهم البالغ إزاء خطورة الحالة في الجمهورية العربية السورية، ويدين أعضاء المجموعة بشدة تواصل وتصعيد أعمال القتل والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان، ويساورهم بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين واشتداد العنف وإمكانية استمرار تفاقم حدة النزاع في البلد، وإزاء الأبعاد الإقليمية للمشكلة، فطبيعة الأزمة وحجمها غير المقبولين يتطلبان موقفاً موحداً وعملاً دولياً مشتركاً.

3 - ويلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، وهم عازمون على العمل على نحو مستعجل ومكثف من أجل وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان وتيسير بدء عملية سياسية بقيادة سورية تفضي إلى عملية انتقالية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكنه من أن يحدد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية.

4 - وتحقيقاً لهذه الأهداف المشتركة:

(أ) حدد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن 2042 (2012) و2043(2012)، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله.

(ب) اتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

(ج) اتفقوا على الإجراءات التي سيتخذونها لتنفيذ ما تقدم دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية. وهم مقتنعون بأن ذلك يمكن أن يشجع ويدعم إحراز تقدم في الميدان وسيساعد على تيسير ودعم القيام بعملية انتقالية بقيادة سورية.

5 - يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن 2042 (2012) و2043 (2012) تنفيذاً كاملاً، وتحقيقاً لهذه الغاية:[7]

(أ) يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسلح بكافة أشكاله وبتنفيذ خطة النقاط الست فوراً وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى، ويجب على الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بهدف المضي قُدماً بتنفيذ الخطة وفقاً لولاية البعثة.

(ب) يجب أن يعزز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل:

1. تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه، بما يشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية؛ ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة؛ والعمل فوراً على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع؛ والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم.
2. كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية.
3. احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.

[7] النقاط الست لا تتناول مطلقا موضوع إسقاط النظام المجرم.

(ج) يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تبدي الاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة في جميع المجالات.

(د) يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فوراً وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال، ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إخلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

6 - اتفق أعضاء فريق العمل على المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية، على النحو الوارد أدناه.

7 - أي تسوية سياسية يجب أن تقدم لشعب الجمهورية العربية السورية عملية انتقالية:[8]

(أ) تتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية.

(ب) تحدد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور.

(ج) يمكن أن تنفذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء.

(د) يمكن بلوغها بسرعة، دون مزيد من إراقة الدماء، وتكون ذات مصداقية.

8 - أعربت الشريحة العريضة من السوريين الذين استشيروا عن تطلعات واضحة لشعب الجمهورية العربية السورية، وثمة رغبة جامحة في إقامة دولة:

(أ) تكون ديمقراطية وتعددية بحق، وتتيح حيزاً للجهات الفاعلة السياسية القائمة وتلك التي نشأت منذ عهد قريب لتتنافس بصورة نزيهة ومتساوية في الانتخابات، ويعني هذا أيضاً أن الالتزام بديمقراطية متعددة الأحزاب يجب أن يكون التزاماً دائماً يتجاوز مرحلة جولة أولى من الانتخابات.

(ب) تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، ومساءلة الحاكمين، وسيادة القانون، وليس كافياً أن يقتصر الأمر على مجرد صياغة التزام من هذا القبيل، فلا بد من إتاحة آليات للشعب لكفالة وفاء الحاكمين بتلك الالتزامات.

(ج) تتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع؛ فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك، ويجب التأكيد للطوائف الأقل عدداً بأن حقوقها ستحترم.

[8] وهل تهدف الثورة للتسوية السياسية وتبييض سياسي لإجرام النظام؟

9 - لن ينتهي النزاع في الجمهورية العربية السورية حتى تتأكد كل الأطراف من وجود سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في البلد، ومن ثم، فمن الجوهري أن تتضمن أية تسوية خطوات واضحة لا رجعة فيها تتبعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد، وتشمل الخطوات الرئيسية لأية عملية انتقالية ما يلي:

(أ) إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، وتمارس فيها هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تشكل على أساس الموافقة المتبادلة.[9]

(ب) الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد، ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني، ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون مجدية، أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية.

(ج) على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية، وتعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام.

(د) بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة.

(هـ) من الواجب أن تمثل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

10 - ما من عملية انتقالية إلا وتنطوي على تغيير بيد أن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء، ويتطلب ذلك:

(أ) توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين؛ فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة، ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم.

(ب) اتخاذ خطوات فعلية لكفالة حماية الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل الإنسانية في المناطق المحتاجة، ومن الضروري أيضاً كفالة التعجيل بإكمال عملية الإفراج عن المحتجزين.

(ج) استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها، ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن، ومع ذلك، يتعين على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر

[9] الموافقة المتبادلة؛ أي من طرف النظام المجرم والمعارضة.

الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الجمهور، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية.

(د) الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية، ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع، ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو رد الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

11 - إن شعب الجمهورية العربية السورية هو من يتعين عليه التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد، ومن الواضح:

(أ) أن سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها يجب أن تحترم.

(ب) أن النزاع يجب أن يحل بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً، ومن الواجب الآن تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سلمية.

(ج) أن إراقة الدماء يجب أن تتوقف. ويجب على جميع الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها على نحو ذي مصداقية بخطة النقاط الست، ويجب أن يشمل ذلك وقف العنف المسلح بكافة أشكاله، واتخاذ إجراءات فورية ذات مصداقية وبادية للعيان لتنفيذ البنود من 2 إلى 6 من خطة النقاط الست.

(د) أن من واجب جميع الأطراف أن تتعامل الآن بصدق مع المبعوث الخاص المشترك، ويجب على الأطراف أن تكون جاهزة لتقديم محاورين فعليين للتعجيل بالعمل نحو التوصل إلى تسوية بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب، ومن الواجب أن تكون العملية شاملة للجميع كيما يتسنى إسماع آراء جميع مكونات المجتمع السوري فيما يتعلق بصوغ التسوية السياسية الممهدة للعملية الانتقالية.

(هـ) والمجتمع الدولي المنظم، بما فيه أعضاء مجموعة العمل، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم كبير لتنفيذ الاتفاق الذي تتوصل إليه الأطراف، ويمكن أن يشمل ذلك الدعم وجودا دوليا لتقديم المساعدة بموجب ولاية من الأمم المتحدة إن طلب ذلك، وسيتاح قدر كبير من الأموال لدعم الإعمار وإعادة التأهيل.

12 - ترد أدناه الإجراءات المتفق أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم، دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك لتيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية:

(أ) سيتحرك أعضاء مجموعة العمل، حسب الاقتضاء، ويمارسون ضغوطاً منسقة ومطردة على الأطراف في الجمهورية العربية السورية لاتخاذ الخطوات والتدابير المبينة في الفقرة 5 أعلاه.

(ب) يعارض أعضاء مجموعة العمل أي زيادة في عسكرة النزاع.

(ج) يؤكد أعضاء مجموعة العمل لحكومة سورية أهمية تعيين محاور فعلي مفوض، عندما يطلب إليها المبعوث الخاص المشترك ذلك، للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً.

(د) يحث أعضاء مجموعة العمل المعارضة على تحقيق مزيد من الاتساق وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً.

(هـ) سيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم الكامل للمبعوث الخاص المشترك وفريقه في سياق تحركهما على نحو فوري لإشراك الحكومة والمعارضة والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع السوري، فضلاً عن سائر الجهات الدولية الفاعلة، من أجل مواصلة تمهيد الطريق نحو الأمام.

(و) يرحب أعضاء مجموعة العمل بأية دعوة من المبعوث الخاص المشترك إلى عقد اجتماع آخر لمجموعة العمل عندما يرى ذلك ضرورياً لاستعراض التقدم الفعلي المحرز بشأن جميع البنود المتفق عليها في هذا البيان، وتحديد ما يقتضيه التصدي للأزمة من خطوات وإجراءات أخرى إضافية تتخذها مجموعة العمل، وسيتولى المبعوث الخاص المشترك أيضاً إطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على ما يستجد.

مؤتمر جنيف (2) 10 شباط 2014:

مؤتمر دولي تدعمه الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل في سورية من خلال الجمع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة انتقالية في سورية مع صلاحيات تنفيذية كاملة، وكان هناك دور كبير لمبعوث الأمم المتحدة للسلام في سورية الأخضر الإبراهيمي في التحضير لانعقاده بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وروسيا، ورفض الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية في البداية المشاركة في جنيف 2 دون ضمانات بتخلي الأسد عن السلطة، لكن الضغوط من حلفائه الغربيين والعرب جعلته يوافق على المشاركة.

يهدف مؤتمر جنيف 2 إلى الجمع بين وفد يمثل الحكومة السورية وآخر يمثل المعارضة السورية معاً لنقاش كيفية تنفيذ بيان جنيف1 الصادر في 30 حزيران 2012؛ الحكومة الانتقالية وإنهاء الحرب وبدء العمل حول تأسيس الجمهورية السورية الجديدة.

أشرف الوسيط الدولي الأخضر الإبراهيمي على هذه المفاوضات التي جمعت وفدي النظام والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوريين، وانتهت يوم 15 شباط 2014 إلى طريق مسدود بسبب خلافات بين الطرفين.

وكان أبرز الخلافات أن وفد النظام المجرم أصر على وضع قضية الإرهاب على رأس بنود جدول أعمال المفاوضات، بينما تمسك وفد المعارضة بإعطاء الأولوية للبند

الخاص بتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات بموجب بيان مؤتمر جنيف الأول في حزيران 2012.

وفشل مؤتمر جنيف الثاني واعتذر المبعوث الدولي إلى سورية الأخضر الابراهيمي للشعب السوري عن عدم تحقيق شيء في المفاوضات بجنيف2، مرجعاً ذلك لرفض النظام مناقشة بند هيئة الحكم الانتقالي، كما يبدو أنه لا يوجد إرادة أمريكية روسية لحل الوضع في سورية.

كما أن الطرفين الرئيسيين لديهما أهداف متناقضة تماماً، فالحكومة السورية أكدت مراراً أن مسألة رحيل الأسد عن السلطة ليست محلاً للتفاوض، بينما يؤكد ائتلاف المعارضة أنه يجب ألا يكون للأسد أي دور في هيئة الحكم الانتقالي التي نص عليها بيان جنيف1.[10]

مؤتمر جنيف (3) 3 شباط 2016:

عقدت هذه المفاوضات مع دخول الثورة السورية عامها السادس، لكن فشل المفاوضات في النهاية بسبب خلافات بين النظام والمعارضة، وأبرزها الخلافات في تنفيذ الفقرتين 12 و13 من القرار الأممي 2254، والخلاف على تشكيل المعارضة السورية لوفدها المفاوض.

كما أن المعارضة السورية رفضت أن يكون للأسد أي مستقبل في سورية الجديدة، وهي رؤية تشاطرها فيها القوى العربية والدولية الداعمة للشعب السوري.

وصوت مجلس الأمن يوم 18 كانون الأول 2015 بالإجماع على مشروع القرار الأميركي الروسي رقم 2254 الذي ينص على بدء محادثات السلام بسورية في كانون الثاني 2016، مقرا بدور المجموعة الدولية لدعم سورية باعتبارها المنبر المحوري لتسهيل الجهود الأممية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة في سورية.

ونص القرار على ضرورة إنجاح المفاوضات بين السوريين تحت الإشراف الأممي، وأن تنتج هيئة حكم ذات مصداقية، تشمل الجميع وتكون غير طائفية[11]، مع اعتماد مسار صياغة دستور جديد لسورية في غضون ستة شهور، وإجراء انتخابات في غضون 18 شهرا بإشراف أممي.

مؤتمر جنيف (4) 23 شباط 2017:

انعقدت الجولة الرابعة من المفاوضات برعاية الأمم المتحدة في مقر المنظمة الأممية بمدينة جنيف وحضرها وفدا النظام والمعارضة السوريين، وجاءت الجولة الرابعة

[10] بتقديري منذ جنيف2 أسقط رأس النظام من التفاوض حيث أصبح سقفه الحكومة السورية.

[11] وفقا للمادة 115 من الدستور السوري لعام 1973 فإن مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة.

عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سورية أواخر كانون الأول 2016، وجولتين من المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة في أستانا بكزاخستان.

وتمكن المشاركون الذين قادهم دي ميستورا من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع سلال، هي:

- السلة الأولى: القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.

- السلة الثانية: القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.

- السلة الثالثة: كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهرا، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.

- السلة الرابعة: استراتيجية مكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.

ولم تشهد الجولات السابقة نقاشا حقيقيا بشأن عملية انتقال مفترضة للسلطة في سورية في ظل رفض النظام المجرم تطبيق بيان جنيف1، خاصة بعد تحقيقه مكاسب ميدانية كبيرة عام 2016 على حساب المعارضة في مدينة حلب وغيرها؛ بعد التدخل الروسي بالطيران والاستهداف العشوائي الممنهج.

وطالب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بتمثيل الأكراد في جنيف في إشارة منه إلى حزب الاتحاد الديمقراطي، كما أن دي ميستورا يريد انسجام المعارضة مع منصتي موسكو والقاهرة، وكان نصر الحريري، رئيس وفد المعارضة السورية إلى جنيف4، قد أكد أن منصتي القاهرة وموسكو لديهما تمثيل بشخصين في وفد المعارضة، كما أكد أنه لا يمكن لبشار الأسد أن يبقى في الحكم، وأنه وفق القرار الأممي 2254، فإن الهيئة العليا للمفاوضات هي الممثل للمعارضة، وأن وفد المعارضة دافعه واحد، وهو حماية مصالح الشعب السوري بكل أطيافه وقراه وكل مدنه، ولقد جاء وفد الهيئة العليا للمفاوضات للتحدث باسم كل الشعب السوري، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وجوهرها الانتقال السياسي، لافتا إلى أن الوفد الموحد للمعارضة يحدده السوريون، وهم قرروا بوفد الهيئة العليا للمفاوضات لتمثيلهم، إلا أن الوفد المعارض يبقي ذراعيه مفتوحة للجميع، على أن تكون الأولوية هي مصلحة الشعب السوري.

اتجهت الهيئة العليا للمفاوضات إلى عقد اجتماعات لها في أنقرة ثم الرياض للوقوف على التشكيلة النهائية التي ستخوض بها الهيئة مسار جنيف، وقد نتج عن هذه الاجتماعات استقرار الهيئة على تشكيل وفد المفاوضات، يتوزعون على النحو التالي: خمسة ممثلين عن الائتلاف السوري المعارض بينهم ممثل للأكراد وممثل للتركمان، وثلاثة عن هيئة التنسيق، واثنان من المستقلين، وممثل عن معارضة موسكو وآخر

عن معارضة القاهرة، وعشرة ممثلين عن الفصائل المسلحة في الجبهتين الشمالية والجنوبية.

عملوا على تهميش الهيئة العليا للمفاوضات عبر فتح مسار جديد للتفاوض مع ممثلي المعارضة المسلحة، ما أدى إلى تحول نوعي في توجهات تلك القوى وتحديدا روسيا، حيث أن المعارضة المسلحة هي المتحكم الحقيقي في المسار على أرض الواقع.

مؤتمر جنيف (5) نيسان 2017:

نوقشت المواضيع الأربعة الرئيسية لجدول الأعمال، وتشمل الحكم والدستور ومكافحة الإرهاب والانتخابات، كما قدم كل طرف للمبعوث الأممي رؤيته بشأن النقاط الأربع.

وعقد لقاءان منفصلان بين المبعوث الأممي ووفدي المعارضة والنظام كل على حدة، حيث قال رئيس وفد المعارضة السورية نصر الحريري بعد اللقاء إن الوفد طرح رؤية إيجابية لتحقيق الانتقال السياسي في سورية، تتضمن أفكارا بشأن هيئة الحكم الانتقالي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

ورأى الحريري أن النظام الإرهابي لبشار الأسد رفض مناقشة الانتقال السياسي خلال المفاوضات، وأكد مجددا أن الأسد مجرم حرب وأن المعارضة لا يمكن أن تقبل بأي دور للأسد وأركان نظامه في مراحل الحكم الانتقالي، والنظام حتى هذه اللحظة يرفض مناقشة أي شيء ما عدا التمسك بخطابه الفارغ عن محاربة الإرهاب، وهو أول من نسق وجذب الإرهاب إلى المنطقة، في حين يستمر في استخدام الأسلحة واستهداف المدنيين والحصار والتجويع والأسلحة الكيميائية، ويجب أن يقدم المسؤولون عن المجازر في سورية إلى العدالة، ولن نتنازل عن سورية جديدة خالية من الطغيان وكافة أشكال التطرف والإرهاب.

مؤتمر جنيف (6) 16 أيار 2017:

صرح دي ميستورا بأنه لم ينتج عنها أي تقدم ملموس واقترح إنشاء آلية تشاورية لنقاش القضايا التقنية المتعلقة بالقضايا الدستورية والقانونية، وهو اقتراح رفضته المعارضة، لكنها أرسلت وفدا شارك بجولتي نقاش حول المسائل التقنية بعد انتهاء الجولة السادسة.

وبدأت الاجتماعات بلقاء بين المبعوث الأممي الخاص إلى سورية وفريقه، مع وفد النظام المجرم الذي يترأسه بشار الجعفري.

وأعرب رئيس وفد المعارضة نصر الحريري، عن أمله في أن تطرح الأمم المتحدة هذه المرة خطة عملية أكثر، تسهل عملية الانتقال والحل السياسي، وسيقدم وفد المعارضة السورية للمبعوث الأممي خلال هذه الجولة رؤية الهيئة العليا للمفاوضات حول الانتقال السياسي، وهيئة الحكم الانتقالي، والدستور، فضلاً عن وثائق تتعلق بالملفات الإنسانية.

مؤتمر جنيف (7) 9 تموز2017:

لم يتحقق أي تقدم بهذه الجولة على ما يعرف بالسلال الأربع التي تشكل جدول الأعمال الرئيسي للمفاوضات، وطالب المبعوث الدولي المعارضة السورية بتوحيد وفودها كشرط رئيسي لعقد جولات جديدة من المفاوضات.

وأجرى المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ستفان دي ميستورا اجتماعا بعد أيام من المفاوضات مع وفد النظام برئاسة بشار الجعفري ووفد الهيئة العليا للمعارضة، إضافة إلى لقاءات مع ممثلين عن منصتي موسكو والقاهرة.

قال رئيس وفد المعارضة نصر الحريري في عقب لقائه دي ميستورا إن النظام يستخدم ذريعة محاربة الإرهاب للتهرب من استحقاقات العملية السياسية، وأكد أنه لا يمكن الوصول إلى الاستقرار وعودة اللاجئين وإعادة بناء سورية إلا بتحقيق الانتقال السياسي ووقف إطلاق نار شامل، ولا بد كذلك من إنهاء نظام الأسد، وأوضح أن المعارضة قدمت تفاصيل رؤيتها حول الانتقال السياسي، واتهم ما سماه تعمد وفد النظام تجاهل هذا الموضوع، مؤكدا أن الانتقال السياسي هو الطريقة الوحيدة لمحاربة الإرهاب.

مؤتمر جنيف (8) 28 تشرين الثاني 2017:

اعتبر المبعوث الأممي أن هذه الجولة كانت فرصة ذهبية ضائعة، حيث لم ينجح في عقد أي لقاءات مباشرة بين الطرفين المتفاوضين، وحمل روسيا والنظام المسؤولية عن عدم الانخراط بجدية في المفاوضات.

أصرت المعارضة على اعتبار أن مسألة الانتقال السياسي وتشكيل حكم انتقالي يشكلان أولوية بالنسبة لها، الأمر الذي اعتبره وفد النظام شرطا مسبقا يمنعه من قبول التفاوض.

سيتم نقاش أربع سلال هي بحسب أجندة اجتماعات جنيف، والتي أقرت في الجولات السابقة: الحكم الانتقالي، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب، وهي تنسجم مع القرار الأممي 2254، وانطلقت الجولة الأولى في 28 تشرين الثاني 2017، واستمرت أربعة أيام، ثم توقفت لعدة أيام بعد مغادرة وفد النظام إلى دمشق، قبل أن تستأنف.

رفض وفد النظام الدخول في مفاوضات مباشرة مع المعارضة، وأنه وضع شروطا مسبقة للمفاوضات، وقال المبعوث الأممي ستفان دي ميستورا إن مفاوضات جنيف 8 لم تناقش مصير الرئاسة في سورية، وقدم الوفدان خلال هذه اللقاءات المنفصلة ردودهما على ورقة المبادئ العامة للحل السياسي في سورية، التي وضعها المبعوث.

وقدمت المعارضة ردها في وثيقة من 12 نقطة، وجاء فيها: أن الشعب يقرر وحده مستقبل بلده بالوسائل الديمقراطية عن طريق صندوق الاقتراع، كما نصت الوثيقة على أن تلتزم الدولة بالوحدة الوطنية واللامركزية الإدارية على أساس التنمية الشاملة، وأن يكفل الدستور إصلاح الجيش السوري ليكون جيشا وطنيا واحدا ملتزما الحياد السياسي.

وقد صرح دي ميستورا بأن أجندة المفاوضات ستركز على العملية الدستورية والانتخابات التي ستشرف عليها الأمم المتحدة، وأكد على عدم وضع شروط مسبقة، ورفض وفد المعارضة الخوض في مناقشة ورقة المبادئ العامة قبل تلقيه ضمانات من دي ميستورا بأن لا تشكل هذه الورقة مرجعية جديدة للمفاوضات تكون أقوى من كل القرارات الدولية التي صدرت وتتعلق بالانتقال السياسي في سورية.[12]

مؤتمر جنيف (9) في فيينا 25 كانون الثاني 2018:

عقدت الجولة التاسعة من المحادثات السورية برعاية الأمم المتحدة بفيينا يومي 25 و26 كانون الثاني 2018، والتقى خلالها المبعوث الأممي ووفدي النظام والمعارضة، ولم تنعقد هذه الجولة كما الجولات الثماني السابقة في جنيف لأسباب لوجستية، وجاءت قبل أيام من مؤتمر الحوار السوري في منتجع سوتشي الروسي.

قدمت خمس دول وصفت نفسها بـالمجموعة الصغيرة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأردن والسعودية) للمبعوث الأممي الخاص إلى سورية دي ميستورا مقترحا بعنوان "ورقة غير رسمية" الورقة تناقش المنهجية التي ستكون عليها المفاوضات في جنيف، استنادًا إلى القرار الأممي، مع التركيز بشكل مباشر وفوري على مناقشة إصلاح الدستور، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تهدف إلى إحياء العملية السياسية في جنيف بشأن سورية استنادا للقرار 2254 غير أن النظام المجرم رفض المقترح.

تشبث وفد النظام بموقفه الرافض مناقشة القضايا الكبرى في جنيف، وبعدم الخوض في مناقشة عملية الانتقال السياسي في البلاد بإشراف الأمم المتحدة، متهربا من الالتزامات والاستحقاقات الدولية، وانتقد التقرير الذي قدمه دي ميستورا إلى الأمم المتحدة في كانون الأول 2017، والذي حمل فيه النظام مسؤولية فشل جنيف 8، وطالب الوفد ببحث العملية الدستورية في مؤتمر الحوار الوطني بسوتشي الروسية على أن تناقش التعديلات على الدستور في العاصمة دمشق، كما اتهم الجعفري، الدول التي قدمت هذه الرؤية بـدعم الإرهاب في سورية، واعتبر أن هذه الورقة غير الرسمية مرفوضة جملة وتفصيلا.

وفيما يلي أبرز معالمها:

1. الدستور والانتخابات:

الورقة تناقش المنهجية التي ستكون عليها المفاوضات في جنيف استنادا إلى قرار مجلس الأمن 2254 مع التركيز بشكل مباشر وفوري على مناقشة إصلاح الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأوصت الورقة المبعوث الخاص للأمم المتحدة بأن يعمل على أن تركز جهود الأطراف على مضمون الدستور المعدل، والوسائل العملية للانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة، وخلق بيئة آمنة ومحايدة في سورية يمكن

[12] طرح أوراق ترتبط بالمبادئ الدستورية كتمهيد لحرف المسار السياسي إلى إصلاحات دستورية.

أن تجرى فيها هذه الانتخابات، وفيما يتعلق بمناقشة الدستور في محادثات جنيف تم التأكيد على أن الصلاحيات الرئاسية يجب أن تحدد بطريقة تضمن أن يكون الدستور محققا لتوازن كافة القوى وضامنا لاستقلال المؤسسات الحكومية والمركزية.

رفضت فرنسا مشروع قانون انتخابي يستثني اللاجئين والنازحين والمهجرين، واقترحت بالمقابل الاتفاق على قانون انتخابي يسمح لجميع السوريين الذين يحق لهم التصويت بالمشاركة، وذلك يفترض الإفراج عن المعتقلين ووقف المعارك، مع إشراف أممي على الانتخابات بمشاركة النازحين واللاجئين.

كما تحدثت ورقة الدول الخمس عن ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية وإخضاعها للسلطات المدنية لضمان محاسبتها، وتحدثت أيضا عن ضرورة إيجاد جيش نظامي.

وتطرقت ورقة المفاهيم إلى الوضع في سورية، والحفاظ على وحدتها وسيادتها والإصلاحات السياسية وإعادة إعمار ما تم تدميره من البنى التحتية وخلق الشروط لإعادة اللاجئين والمشردين، ومواجهة الإرهاب وفقا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2253.

2. الحكومة والبرلمان:

أما الحكومة فيرأسها رئيس وزراء مع منحه صلاحيات موسعة، وصلاحيات لحكومات الأقاليم، كما أن البرلمان يتكون من مجلسين يكون ممثلا في مجلسه الثاني من كافة الأقاليم للتأثير على عملية صنع القرار في الحكومة المركزية، دون وجود سلطة رئاسية لحل البرلمان.

كذلك طالبت الورقة بخروج المليشيات الأجنبية من سورية، والشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووقف القصف وإيصال المساعدات.

جاءت هذه المبادرة بعد عدم كفاية الضغوط الممارسة على النظام، ولتوضح الموقف تجاه روسيا من أجل توازن القوى في الملف السوري، في الوقت الذي لا تنظر فيه هذه الدول بإيجابية إلى مؤتمر الحوار السوري في سوتشي.

مسار استانا:

جولات أستانا لعام 2017:

الجولة الأولى: التأكيد على الحل السياسي في سورية، وتثبيت وقف شامل لإطلاق النار باستثناء تنظيمي داعش وجبهة النصرة، حيث أكدت الدول المشاركة على محاربتهما، كما وفرت خروجا آمنا للمعارضة من مدينة حلب، مناقشة آلية مراقبة الهدنة والالتزام بوقف إطلاق النار وإدخال منطقة وادي بردى ضمن الاتفاق، كما قدمت روسيا مقترح دستور.

الجولة الثانية: الاتفاق على تشكيل لجنة عمل ثلاثية تشمل كل من "روسيا-إيران-وتركيا" لمراقبة الهدنة، والمعارضة لن تبحث في السياسة مالم يتم تحقيق إنجاز عسكري يتمثل في تثبيت وقف إطلاق النار.

وانتهت دون بيان ختامي، وجرى الحديث بين الدول الضامنة عن تشكيل لجان متابعة لمراقبة وقف إطلاق النار.

الجولة الثالثة: قدمت روسيا اقتراحات بوضع دستور للبلاد، وانتهت الجولة في ظل مقاطعة المعارضة، كما تم اقتراح تشكيل لجنة لصياغة الدستور.

الجولة الرابعة: تمخض عنها الاتفاق على تحديد مناطق خفض التصعيد، وشملت إدلب والغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي وجنوب سورية لمدة 6 أشهر، وتم الحديث عن آليات لمراقبة مناطق خفض التوتر، ونشر قوات فيها.

الجولة الخامسة: الاتفاق على وضع حدود وآليات "مناطق خفض التوتر"، ونشر مراكز مراقبة الهدنة، وترسيم حدود مناطق خفض التوتر، ونشر قوات مراقبة، وتعزيز وقف إطلاق النار.

الجولة السادسة: الاتفاق على إنشاء منطقة رابعة لخفض التصعيد في إدلب، وبحث إمكانية زيادة عدد الدول المراقبة للهدنة، وتوصلها إلى اتفاق لإنشاء منطقة خفض توتر في إدلب، كما تم تشكيل لجنة مشتركة (روسية –ايرانية – تركية) لتنسيق عمل قوات المراقبة.

الجولة السابعة: بحث ملف المعتقلين والمخطوفين وتثبيت وقف إطلاق النار.

وتم الحديث عن مؤتمر سوتشي وقرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015 كما اقترحت روسيا تشكيل لجنة صياغة للدستور.

الجولة الثامنة: تشكيل مجموعتي عمل من أجل المعتقلين والمفقودين، وتبادل الأسرى والجثث، وإزالة الألغام، والتمهيد لعقد مؤتمر سوتشي واللجنة الدستورية حيث تم الإعلان عن عقد مؤتمر سوتشي في بداية عام 2018 وهنا تحولت أستانا نهاية العام من مسار عسكري لمسار سياسي.[13]

جولات أستانا لعام 2018:

الجولة التاسعة: تعزيز مناطق خفض التصعيد وحمايتها، وزيادة نقاط المراقبة الأمنية من 12 إلى 16 نقطة في إدلب، على أن تشرف تركيا على النقاط القريبة من جبهة النصرة.

[13] أقر مسار استانا كجزء مهم من العملية السياسية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2336 لعام 2016، وخاصة بعد مشاركة قسم من قادة فصائل المعارضة المسلحة وبضمان روسي تركي بتاريخ 29 كانون الأول 2016.

مع تهجير جنوب دمشق وشمالي حمص وبعد تهجير الغوطة الشرقية وتعزيز التسوية السياسية والمصالحة.

الجولة العاشرة: تهيئة الظروف لتسهيل بدء عمل اللجنة الدستورية في جنيف بما يتماشى مع قرارات مؤتمر سوتشي وقرار مجلس الأمن.[14]

الجولة الحادية عشر: تنفيذ اتفاق سوتشي بين تركيا وروسيا بشكل كامل في منطقة خفض التوتر بإدلب، وتعزيز التعاون المشترك بين الدول الضامنة لمحاربة الإرهاب، وتم الحديث عن إعادة الإعمار وعودة اللاجئين.

جولات أستانا لعام 2019:

الجولة الثانية عشر: الوقوف في وجه المخططات الانفصالية، والإسراع في تشكيل اللجنة الدستورية، وإدانة قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالاعتراف بسيادة الكيان الصهيوني على الجولان المحتل، كما تم الاتفاق على اللجنة الدستورية.

الجولة الثالثة عشر: التأكيد على النقاط التي وردت في الجولات السابقة، واتفقت على ضرورة تطبيق وقف إطلاق النار في إدلب، وضرورة محاربة تنظيمي "هيئة تحرير الشام" و"داعش".

وجاء في البيان الختامي، أن الدول الضامنة أكدت التزامها الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية، ووحدة أراضيها ورفض احتلال الجولان، واحترام القرارات الدولية بما فيها القرار 497، الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

ناقشت الدول الضامنة الوضع في شمال شرق سورية، وعبرت عن رفضها لإنشاء وقائع جديدة في تلك المنطقة بحجة محاربة الإرهاب، إضافة إلى رفضها إنشاء كيانات انفصالية. كما أكد البيان على أن الصراع السوري ينتهي بحل سياسي سلمي عبر الحوار بين السوريين برعاية الأمم المتحدة ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني (سوتشي).

وتمت مناقشة مسائل إكمال وتشكيل وإطلاق اللجنة الدستورية في جنيف وفقا لقرارات مؤتمر الحوار السوري.

الجولة الرابعة عشر: التأكيد على ضرورة القضاء على التنظيمات الإرهابية، إدانة النقل غير المشروع لعائدات النفط في سورية.

[14] تشكلت هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية في مؤتمر الرياض بتاريخ 22–23 تشرين الثاني 2017 من 50 عضوا من المكونات (الائتلاف والفصائل والمستقلين وهيئة التنسيق ومنصتي القاهرة وموسكو) ومنها لجنة تفاوض 36 عضوا 8–7–8–5–4–4 وفق الترتيب السابق، ولقد تحولت هيئة التفاوض إلى أعضاء في اللجنة الدستورية بمشاركة أغلب أعضاؤها في اللجنة.

والاتفاق على استمرار اللجنة الدستورية في جنيف وعدم نقلهم إلى دمشق كما طالبت منصة موسكو.

بحث الاجتماع تطورات العملية السياسية في ضوء اللجنة الدستورية، وتكثيف المساعدات الإنسانية الشاملة لسورية في ضوء إعادة اللاجئين لديارهم، بما في ذلك مناقشة المبادرات اللازمة لعقد مؤتمر دولي، إضافة إلى دفع العملية السياسية في إطار بدء عمل اللجنة الدستورية.

جولات أستانا لعام 2021:

الجولة الخامسة عشر: صدر بيان مشترك لممثلي إيران وروسيا وتركيا كضامنين لاتفاقيات أستانا ولقد جددوا فيه عزمهم على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والوقوف ضد الأجندات الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية وتهديد الأمن القومي لدول الجوار.

ورفضوا كل محاولات خلق واقع جديد على الأرض، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة، بحجة مكافحة الإرهاب، وعبروا عن تصميمهم على الوقوف ضد الأجندات الانفصالية في شرق الفرات الهادفة إلى تقويض وحدة سورية وتهديدها الأمن القومي لدول الجوار.

وأكدوا من جديد معارضتهم للمصادرة والتحويل غير القانونيين لعائدات النفط التي ينبغي أن تكون ملكاً للجمهورية العربية السورية.

إدانة استمرار الهجمات العسكرية الإسرائيلية في سورية في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وتقويض لسيادة سورية ودول الجوار وتعريض الاستقرار والأمن في المنطقة للخطر، ودعا إلى وقفها.

أعربوا عن قناعتهم بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع السوري، وأكدوا من جديد التزامهم بدفع عملية سياسية قابلة للحياة ودائمة بقيادة وملكية سورية وتيسيرها الأمم المتحدة بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254.

التأكيد على الدور المهم للجنة الدستورية في جنيف التي تم إنشاؤها نتيجة للمساهمة الحاسمة من ضامني أستانا وتعزيزاً لقرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي.

وجددوا الإعراب عن القلق البالغ إزاء الوضع الإنساني في سورية وتأثير جائحة COVID-19.

رفض جميع العقوبات الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة وخاصة في مواجهة الوباء.

وشددوا على ضرورة زيادة المساعدات الإنسانية لجميع السوريين في جميع أنحاء البلاد دون تمييز وتسييس وشروط مسبقة من أجل دعم تحسين الوضع الإنساني في سورية وإحراز تقدم في عملية التسوية السياسية.

تسليط الضوء على الحاجة إلى تسهيل العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية، وضمان حقهم في العودة وحقهم في الدعم.

أكدوا من جديد عزمهم على زيادة وتوسيع تعاونهم في إطار الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين والمختطفين وتسليم الجثث وتحديد هوية الأشخاص المفقودين.

تقدير مشاركة وفود الأردن والعراق ولبنان كمراقبين على شكل أستانا وكذلك الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

الجولة السادسة عشر: تناولت مواضيعا عديدة بخصوص سورية، أبرزها المساعدات الإنسانية والوضع في إدلب، فضلا عن مكافحة التنظيمات الإرهابية.

وجرى خلال المؤتمر مناقشة أعمال اللجنة الدستورية، والحل السلمي وأضافت أن الأطراف أكدت أيضا على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2254، وأهمية عقد الجولة السادسة من اجتماعات اللجنة الدستورية في هذا الإطار.

وأردف البيان أن الأطراف شددت على رفضها الأجندات الانفصالية التي تستهدف وحدة الأراضي السورية ووحدتها السياسية، والإدارات الذاتية غير القانونية التي يجري السعي لإنشائها بحجة محاربة الإرهاب.

وأدانت الأطراف الهجمات الأخيرة على المدنيين والمباني المدنية، وخاصة هجوم تنظيم "ي ب ك/ بي كا كا" الإرهابية على مستشفى مدعوم من الأمم المتحدة في عفرين بتاريخ 12 حزيران 2021.

وجدد الأطراف دعمهم لحماية الأمن والهدوء في إدلب، مؤكدين على ضرورة وقف انتهاكات وقف إطلاق النار المتزايدة مؤخرا بالسرعة القصوى.

ولفت البيان، إلى أنه تم على هامش المؤتمر عقد اجتماع لفريق العمل المعني بالإفراج عن المعتقلين والمختطفين، وتبادل جثث القتلى، وتحديد مصير المفقودين.

وشارك في هذه الجولة المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، إضافة إلى وفود الدول المجاورة لسورية وهي العراق والأردن ولبنان، بصفة مراقب.

الجولة السابعة عشر: بدأت الجولة حول القضية السورية يومي 22-21 كانون الأول 2021 في العاصمة الكازاخية "نور سلطان"، وبحضور وفود الدول الضامنة تركيا

وروسيا وإيران، ووفدَي النظام والمعارضة، وبمشاركة وفود الأردن والعراق ولبنان كمراقبين، وكذلك ممثلون عن الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، واختتمت الجولة أعمالها ببيان ختامي.

تضمن البيان الختامي عدة نقاط لم تختلف بمعظمها عن بيانات الجولات السابقة مثل التأكيد على سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقلالها، ومحاربة الإرهاب ودعم الحل السياسي؛ لا سيما مسار اللجنة الدستورية، وذكر "الإصلاح الدستوري" بدلاً من عبارة "كتابة دستور جديد".

وطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بالمساعدة في عملية "التعافي المبكر" في سورية، وإشارته إلى "التوطين المحلي"، والتي يقصد بها المصالحات، باعتباره الأسلوب الأنجح في استعادة الأمن والاستقرار.

والتأكيد على دعم الاستقرار ووقف إطلاق النار وإجراء عملية التعافي المبكر وتخفيف الحصار الاقتصادي عن النظام.

وبالتالي هو مجرد الحفاظ على المسار واستمرار جولاته، مع تأكيد المتفق عليه كخطوط عريضة وترحيل التفاصيل الخلافية بين الضامنين، مع حرص روسيا على تثبيت المكتسبات السياسية والحفاظ على استمرارية مسار اللجنة الدستورية.

جولات أستانا لعام 2022:

الجولة الثامنة عشر: تمت الجولة في 16 حزيران 2022 بالعاصمة الكازاخية نور سلطان، بحضور وفدي المعارضة السورية ونظام الأسد، وممثلي الدول الضامنة، التي أصدرت بياناً ختامياً أكدت فيه على سيادة ووحدة أراضي سورية.

وشدد البيان على ضمان التطبيع المستدام للوضع في منطقة إدلب وحولها، بما في ذلك الوضع الإنساني، إضافة إلى القضاء نهائيا على تنظيم الدولة (داعش) و"جبهة النصرة" وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات والمنظمات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو "داعش".

ودعا البيان أيضاً إلى دعم تحسين الوضع الإنساني في سورية والتقدم في عملية التسوية السياسية وزيادة المساعدة في الداخل السوري من خلال تنفيذ مشاريع الإنعاش، بما في ذلك استعادة البنية التحتية الأساسية (مرافق إمدادات المياه والكهرباء والمدارس والمستشفيات).

كذلك دانت الدول الثلاث (تركيا وروسيا وإيران)، الهجمات الإسرائيلية المستمرة على سورية.

الجولة التاسعة عشر: حضرت وفود الدول الضامنة وهي روسيا وإيران وتركيا، ووفدَي النظام السوري والمعارضة، وبمشاركة وفود بصفة مراقب من الأردن

والعراق ولبنان، وممثلين عن الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية في 22-23 تشرين الثاني 2022.

ومثل تركيا السفير سلجوق أونال، ومثل روسيا المبعوث الخاص ألكسندر لافرنتييف، فيما حضر عن إيران علي أصغر حاجي، مستشار الشؤون السياسية لوزير الخارجية، إضافة لوفدَي النظام والمعارضة، وممثلي الأمم المتحدة والدول والمنظمات المراقبة.

ونص البيان على أن الدول الضامنة تجدد التزامها الراسخ بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، مضيفاً أن الدول الضامنة تدين هجمات التنظيمات الإرهابية في سورية، وتؤكد ضرورة مواصلة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وأكد البيان رفض جميع الأجندات الانفصالية، والتأكيد على أن الأمن والاستقرار في شمال شرق سورية لا يمكن أن يتحققا إلا على أساس الحفاظ على سيادة سورية وسلامة أراضيها.

وقال إن الدول الضامنة تدين ممارسات الدول التي تدعم التنظيمات الإرهابية، بما فيها المجموعات الانفصالية وسرقة النفط السوري، الذي ينبغي أن تعود عائداته للشعب السوري.

وأدان البيان الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، والتي تعد انتهاكاً للقانون الدولي وسيادة سورية ووحدة أراضيها.

وأكدت الدول الضامنة على رفض الإجراءات الاقتصادية القسرية التي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وضرورة رفعها، وزيادة المساعدات الإنسانية لجميع السوريين دون تمييز وتسييس وشروط مسبقة.

وأنه على المجتمع الدولي والأمم المتحدة تعزيز مساعدتها لسورية، من خلال مشاريع التعافي المبكر وتسهيل عودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى مدنهم وبلداتهم.

وفيما يتعلق باللاجئين، شددت الدول الضامنة على "ضرورة تيسير العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والمشردين داخليًا إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي، من أجل ضمان حقهم في العودة والحصول على الدعم.

ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم للاجئين والمشردين السوريين، وأكدت استعدادها لمواصلة الاتصال مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة.

واستعرضت الدول الضامنة الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب بالتفصيل، واتفقت على بذل المزيد من الجهود لتحقيق التطبيع المستدام في المنطقة، وتحسين

الوضع الإنساني، وشددت على ضرورة تنفيذ جميع الاتفاقات المتعلقة بإدلب بشكل كامل من أجل ضمان الهدوء على الأرض.

ودعت إلى عقد الجولة التاسعة للجنة الدستورية السورية في أقرب وقت ممكن، وجددت التأكيد على عزمها دعم عمل اللجنة من خلال التفاعل المستمر مع الأطراف السورية في اللجنة الدستورية والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غير بيدرسون.

وفي الختام، أكدت أن اللجنة الدستورية يجب أن تمارس أنشطتها دون عقبات بيروقراطية ولوجستية، وأعلنت الدول الضامنة أن الجولة المقبلة ستجري في النصف الأول من العام 2023.

جولات أستانا لعام 2023:

الجولة العشرين 21 حزيران 2023:

أصدر المشاركون بيانا ختاميا، وفي ما يلي أبرز ما جاء فيه:

1- التشديد على الدور الرائد لعملية أستانا في تعزيز حل مستدام للأزمة السورية.

2- الالتزام المستمر بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

3- تمت الإشارة إلى الطبيعة البناءة لمشاورات نواب وزراء خارجية (روسيا - تركيا - سورية - إيران) والتي تم خلالها إعداد خارطة طريق لاستعادة العلاقات بين تركيا وسورية بالتنسيق مع عمل وزارات الدفاع والخدمات الخاصة للأربعة شدد على أهمية مواصلة الجهود النشطة في هذا المجال عملا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماعات الرباعية في موسكو لوزراء الخارجية في 10 أيار 2023 ووزراء الدفاع في 25 أبريل 2023.

والتأكيد على النهوض بهذه العملية على أساس حسن النية وحسن الجوار من أجل مكافحة الإرهاب، وتهيئة الظروف المناسبة للعودة الآمنة والطوعية وبكرامة للسوريين بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

4- أعرب ممثلو الوفود عن عزمهم على مواصلة العمل معا لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومعارضة الخطط الانفصالية التي تهدف إلى تقويض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية وتهديد الأمن القومي للبلدان المجاورة، بما في ذلك الهجمات والتسلل عبر الحدود، كما أدانوا أنشطة الجماعات الإرهابية والهياكل ذات الصلة التي تعمل تحت علامات مختلفة في أجزاء مختلفة من سورية.

5- بذل المزيد من الجهود لضمان التطبيع المستدام للوضع في إدلب، وشددنا على الحاجة إلى الحفاظ على الهدوء من خلال التنفيذ الكامل لجميع اتفاقات إدلب الحالية.

6- تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين في منطقة الشمال الشرقي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وتم رفض جميع المحاولات لخلق حقائق جديدة على أرض الواقع، بما في ذلك المبادرات غير القانونية للحكم الذاتي بذريعة مكافحة الإرهاب، وكرر المشاركون معارضتهم للاستيلاء غير القانوني ونقل عائدات النفط التي يجب أن تنتمي إلى سورية.

7- إدانة الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في سورية، بما في ذلك على أهداف مدنية. اعتبرنا أن هذه الإجراءات تنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، واعترفنا بها أيضا على أنها تزعزع استقرار التوترات في المنطقة وتزيدها.

إن الحاجة مستمرة إلى احترام القرارات القانونية الدولية المعترف بها عالميا، بما في ذلك أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي ترفض احتلال الجولان السوري، وخاصة قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و497، والتي بموجبها تعتبر جميع القرارات والخطوات الإسرائيلية في هذا الصدد لاغية وباطلة.

8- أكد المشاركون من جديد التزامهم بالنهوض بعملية سياسية قابلة للحياة وطويلة الأجل يقودها وينفذها السوريون أنفسهم بمساعدة الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254.

9- التشديد على الدور الهام للجنة الدستورية السورية، التي أنشئت بمساهمة حاسمة من البلدان الضامنين في مسار أستانا في متابعة قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، في عملية تعزيز تسوية سياسية للنزاع.

10- الدعوة إلى عقد الدورة التاسعة في وقت مبكر للجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية.

11- أعرب ممثلو الوفود عن ثقتهم في أن اللجنة الدستورية يجب أن تمتثل في عملها للاختصاصات والنظام الداخلي الأساسي حتى تتمكن اللجنة من الاضطلاع بولايتها المتمثلة في إعداد وتطوير إصلاح دستوري رهنا بالموافقة الشعبية.

12- التعبير عن القلق الشديد إزاء الوضع الإنساني في سورية، المتمثل بعواقب الزلزال المدمر الذي وقع في 6 شباط 2023، ورفض الوفود جميع العقوبات الأحادية الجانب التي تنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

13- أهمية الاستمرار في تقديم وزيادة حجم المساعدة الإنسانية وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2672.

14- دعوة الأطراف المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية إلى زيادة المساعدة في جميع أنحاء سورية من أجل دعم تحسين الوضع الإنساني في سورية والتقدم المحرز في عملية الاستقرار السياسي.

15- تسهيل العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا إلى أماكن إقامتهم في سورية، لضمان حقهم في العودة وحقهم في الدعم، وفي هذا الصدد، دعوا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة اللازمة للاجئين والنازحين السوريين وأكدوا من جديد استعدادهم لمواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة.

16 - أكد المجتمعون من جديد عزمهم على مواصلة عمليات الإفراج المتبادل عن المحتجزين(المختطفين) في إطار الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين(الرهائن) ونقل جثث الموتى والبحث عن المفقودين، وهي آلية فريدة من نوعها أكدت أهميتها وفعاليتها في بناء الثقة بين الأطراف السورية.

17. رحبوا بمشاركة وفود الأردن والعراق ولبنان كمراقبين لمسار أستانا، وكذلك ممثلي الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

خاتمة:

أثبت الربيع السوري عجز المجتمع الدولي، ومجلس الأمن عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، والتضحية بمصير الشعوب حين يتعلق الأمر بمصالح الدول الكبرى، ولقد تنامى الدور الروسي في ظل تراجع الدور الأمريكي مما جعل من سورية شعبا وأرضا ساحة اختبار للسلاح الروسي، وتمكنت روسيا من حرف المسار السياسي من خلال إدخال منصات المعارضة الخلبية وتحويل التغيير الجذري إلى سطحي هامشي لا يتناسب مع حجم تضحيات الشعب السوري أو يناسب تطلعاته المشروعة بالإضافة لتحويلها من مجرم حرب في سورية إلى صانعة سلام.

لقد كشفت الفترة الزمنية فشلاً كبيراً للمبعوثين الأمميين منذ كوفي عنان إلى الأخضر الإبراهيمي ثم ستيفان دي ميستورا وأخيرا جير بيدرسون، الذين منحوا الوقت لصالح عصابة أسد، وبهذا استمرار لمعاناة الشعب السوري على يد السلطة القاتلة، في ظل عدم توافر رغبة لدى الدول الفاعلة على الساحة الدولية في وصول الشعب السوري لحقه بالتغيير الجذري المكفول بالشرعية المحلية والدولية، وبالتالي تم توظيف المماطلة سياسيا ليعزز النظام المجرم قبضته الأمنية والعسكرية، واستثمار الظروف الإقليمية والدولية في محاولة لإعادة إعمار سلطته المستبدة، وبمباركة دولية لسلب الحريات وممارسة الاستبداد، كما كانت هناك لا مبالاة من وفد النظام المجرم والذي في غالبه يتكون من شخصيات غير مؤثرة أو قادرة على صناعة القرار أو اتخاذه، والتي تتعاون مع المعارضة المصطنعة للوصول إلى التدمير الذاتي للمعارضة أو التشويش أو إضاعة الوقت واللعب في مستقبل سورية.

الفهرس:

مثلث المسار السياسي السوري: 1
مقدمة: 1
مسار فيينا: 1
المجموعة الدولية لدعم سورية في فيينا 30 تشرين الأول 2015: 1
المجموعة الدولية لدعم سورية في فيينا 14 تشرين الثاني 2015: 2
المجموعة الدولية لدعم سورية في ميونيخ 11 شباط 2016: 5
الاتفاق الروسي الأميركي حول الهدنة في سورية 22 شباط 2016: 8
بيان مشترك من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في 9 أيار 2016: 13
المجموعة الدولية لدعم سورية في فيينا 17 أيار 2016: 15
الاتفاق الروسي الأميركي بشأن سورية 9 أيلول 2016: 20
المجموعة الدولية لدعم سورية في نيويورك 20 أيلول 2016 عقب قصف قافلة مساعدات أممية في حلب: 21
اجتماع مصغر في جنيف 30 آب 2022: 21
مسار جنيف: 22
مؤتمر جنيف (1) 30 حزيران 2012: 22
مؤتمر جنيف (2) 10 شباط 2014: 27
مؤتمر جنيف (3) 3 شباط 2016: 28
مؤتمر جنيف (4) 23 شباط 2017: 28
مؤتمر جنيف (5) نيسان 2017: 30
مؤتمر جنيف (6) 16 أيار 2017: 30
مؤتمر جنيف (7) 9 تموز2017: 31
مؤتمر جنيف (8) 28 تشرين الثاني 2017: 31
مؤتمر جنيف (9) في فيينا 25 كانون الثاني 2018: 32
مسار استانا: 33
جولات أستانا لعام 2017: 33

جولات أستانا لعام 2018:.....34
جولات أستانا لعام 2019:.....35
جولات أستانا لعام 2021:.....36
جولات أستانا لعام 2022:.....38
جولات أستانا لعام 2023:.....40
خاتمة: 42